



PROVISIONAL

A/PV.2394

5 November 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والرابعة والتسعين بمعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس:

السيد ثورن

(لكسمبرغ)

— مواصلة نظر قضية فلسطين [٢٧]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاه باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70258/A

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥ / ٢٥

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الاعمال

قضية فلسطين

السيد مالك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : لقد اضطلعت الجمعية ببحث مشكلة عالمية هامة ، هي قضية فلسطين ، وهذه القضية هي من أهم المشكلات في الشرق الاوسط . وما لم تحل هذه القضية ، فلن تكون هناك تسوية دائمة ، أو تحقيق لسلام عادل ودائم في المنطقة . وحل مشكلة فلسطين ، هو جزء لا يتجزأ من ايجاد تسوية سياسية في الشرق الاوسط . انها حقيقة مسلم بها في الموقف الدولي المعاصر في الشرق الاوسط لا يمكن اغفالها .

ان قضية فلسطين لها تاريخ طويل . وفي اطار الامم المتحدة ذاتها ، وحول هذه القضية ، اتخذ العديد من القرارات حول هذه المشكلة ، وادلي بمئات الخطب والبيانات حول هذا الموضوع ، ورغم كل هذا فان القضية مازالت قائمة .

وفي الوقت نفسه ، فان المطالبة بوضع حد لمأساة الشعب العربي الفلسطيني ازدادت اهمية وحدة . وهناك موقف غير عادي لا يمكن قبوله ، ذلك انه نتيجة لاعتداء اسرائيل ، فان ثلاثة ملايين من الشعب الفلسطيني قد حرموا لاكثر من ربع قرن من التمتع بحقوقهم الثابت في تقرير المصير ، الوارد في قرارات الامم المتحدة . ان نزاع الشرق الاوسط نفسه — والى حد بعيد — كان نتيجة للتلاعب بحقوق الفلسطينيين المشروعه .

ان الشعب الفلسطيني قد حرم من الحقوق الأساسية ، وهي ملك لجميع شعوب العالم وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ووفقا لمبادئ القانون الدولي المعاصر ، ونتيجة للعدوان الاسرائيلي ، فان هذا الشعب الذي عانى طويلا ، أصبح مجرد لاجئين مشردين في بلاد بعيدة عن ديارهم ، ففي حين أن بلدتهم ، والموارد الطبيعية فيها قد دمرت ونهبت ، وهدمت المدن المزدهرة ، وأصبحت خرابا ، بل ومسحت من الوجود على يد المحتلين الاسرائيليين .

لقد بذلت جهود على مدى سنوات ، لبحث قضية فلسطين من الناحية الانسانية فقط ، أى باعتبارها مشكلة لاجئين ، ولم نشارك قط في هذا الرأى ، بل أكدنا أنه اذا ما وجد حل جذرى لقضية فلسطين ، وتم القضاء على جميع آثار العدوان الاسرائيلي ، فعندئذ فقط يمكن ضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . وعلى أساس هذا المبدأ فان الاتحاد السوفياتي في الدورة ٢٩ للجمعية العامة ، أيد بنشاط مبادرة من البلاد العربية ، لكي تبحث الأمم المتحدة ، قضية فلسطين . وبعد الموافقة على هذه المبادرة ، فان الأمم المتحدة ، اعترفت بأن قضية فلسطين ، لم تكن مشكلة انسانية فقط ، ولكنها مشكلة سياسية حادة . وبذلك تناولت الأمم المتحدة قضية فلسطين تناولا جديدا . ان قرار الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في مناقشة قضية فلسطين في الدورة ٢٩ ، كان دليلا واضحا على الاعتراف العالمي العريض بعدالة وشرعية قضية شعب فلسطين . واولئك ، في اسرائيل ، وفي غير اسرائيل ، الذين يغمضون أعينهم ، انما يمنون أنفسهم بالأمل ، بأنهم بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، يمكنهم محو قضية فلسطين بأسرها .

ان أعداء الأمم المتحدة ، وأعداء الشعب الفلسطيني ، رغم الحملات التي شنوها ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، وضد الدول العربية ، وأصدقائها ، بل وضد الأمم المتحدة نفسها ، ورغم التهديدات المباشرة بالقيام باعتداءات على وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، لم ينجحوا في تعطيل مناقشة قضية فلسطين ، في الأمم المتحدة .

وفي القرار ٣٦٣٦ الذى وافقت عليه الجمعية العامة في الدورة ٢٩ ، ورد بوضوح أن لشعب فلسطين الحق الثابت في تقرير المصير ، دون تدخل أجنبي ، وفي الاستقلال القومي والسيادة ، والاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة الى أراضي أجدادهم ، التي طردوا منها بواسطة

المعتدين الاسرائيليين . ان هذا القرار يؤكد انه دون منح هذه الحقوق لشعب فلسطين ، فمن المستحيل حل مشكلة فلسطين . ويتضمن القرار أيضا مادة أخرى أساسية من ناحية المبدأ ، وهي أن الشعب الفلسطيني ، هو أحد الأطراف الرئيسية لايجاد تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط . لقد وافقت الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة على القرار ٣٢٣٧ بشأن منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب في الجمعية العامة ، وأن لها الحق في المشاركة في اجتماعات وأعمال الأمم المتحدة ، وجميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعايتها والأجهزة الأخرى التابعة لها . لقد كان هذا دعم للاعتراف القانوني الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان موافقة الجمعية العامة على هذه القرارات التاريخية الهامة ، بالنسبة للشعب الفلسطيني ، وتأييدها للمطالب العادلة والمشروعة لهذا الشعب ، أصبحت ممكنة فقط ، عن طريق المشاركة البناءة في مناقشة قضية فلسطين من قبل وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة السيد ياسر عرفات وبالموقف الموحد ، في ذلك الوقت ، ولدول العربية ، والذي لقي تأييدا من غالبية أعضاء الأمم المتحدة ، وخاصة البلاد الاشتراكية ، وغير المنحازة . ان نتائج مناقشة قضية فلسطين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة كانت نصرا رئيسيا للشعب الفلسطيني ، وكل أصدقائه الذين أيدوا كفاحه العادل .

وبعد اتخاذ هذه القرارات التاريخية ، وتأكيد الحقوق الثابتة التي لا تنازع للشعب الفلسطيني ، أظهرت الجمعية العامة أن المعتدى الاسرائيلي ، الذي انتهك حقوق شعب فلسطين ، بوحشية ، وانتهج سياسة الانكار الكامل لأي حق للشعب الفلسطيني ، قد عزل ، عزلة تامة ، في الجمعية العامة ، تماما كالسجين الذي يرتكب جريمة عالمية .

ولقد شجعت قرارات الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، على دعم السلطة الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، للمشاركة في تسوية مشكلة الشرق الأوسط . ولكن فيما يتعلق بالمصير المأساوي للشعب الفلسطيني ، فانه لم يتغير منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ولسوء الحظ ، فان علينا أن نلاحظ ، كما يظهر جليا من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة (A/10265) ، وكذلك من البيان الشامل والواضح لرئيس وفد منظمة

التحرير الفلسطينية ، السيد قدومي ، أن قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي أيد الحق الثابت للشعب الفلسطيني ، ما يزال دون تنفيذ ، ولم تتخذ بعد خطوات فعلية نحو تنفيذ هذا القرار .

والآن ، ما هي أسباب استمرار هذا الجمود في الموقف ؟ ان هذا يرجع أولا الى السياسة العدوانية لاسرائيل ، والى الرفض العنيد لقادة اسرائيل ، ومن يحمونهم ، في الاعتراف بحقوق شعب فلسطين ، الذي تأكد في هذا القرار ، وفي القرارات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ، كما يرجع الى رفضهم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة لشعب فلسطين . ان السبب يرجع أيضا الى تخريب اسرائيل لقرار مجلس الأمن ، حول الشرق الأوسط ، ورفضها عقد محادثات بناءة لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، مع منظمة التحرير الفلسطينية ، في اطار مؤتمر جنيف ، مع المشاركة على قدم المساواة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل المعترف به للشعب الفلسطيني .

وهناك حديث عن حق اسرائيل في الوجود الآمن ، الا أن قادة اسرائيل كانوا ينتهكون حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في كيان مستقل له . ان سياسة العدوان والتوسع من جانب اسرائيل ، ضد الدول العربية والشعوب العربية ، والتي ينتهجها قادة اسرائيل وحمايتهم الصهاينة ، قدمت لنا كعمل دولي طيب ، بينما صور الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الثابتة ، من قبل الصهاينة ، بما وصفوه بأنه نشاط ارهابي ، ولكنها اتهامات جوفاء .

ان عناد اسرائيل ، ومؤيديها ، كان يهدف الى منع تنفيذ القرارات التاريخية للجمعية العامة حول قضية فلسطين ، وهذا يثير سخطا " متزايدا " في العالم . ان كفاح الشعب الفلسطيني ، وطليعته البطلة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة الابن الممتاز للشعب الفلسطيني ، ياسر عرفات ، يحصل على التأييد والتعاطف المتزايد من غالبية أعضاء الأمم المتحدة وشعوبها . والدليل على ذلك المناقشة العامة في هذه الدورة من الجمعية العامة . ان جميع الأعضاء الذين تحدثوا ، أكدوا أنه من المستحيل ايجاد تسوية دائمة عادلة في الشرق الأوسط ، دون ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية وفقا للقرار ٣٢٣٦ ، الصادر عن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين .

لذلك ، فان وزير خارجية الجزائر السيد بوتفليقة ، حينما كان يتحدث في هذه الدورة

قال مايلي :

" ان الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ؛ والوفاء بها ، انما يمثل العنصر الاساسي لأي حل حقيقي لأزمة الشرق الأوسط . ان هذه الحقيقة قد احتاجت الى وقت طويل ، حتى تفرض نفسها على الرأي العام العالمي . ان الجمعية العامة قد أكدت في النهاية بالقرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) . (الجلسة ٢٣٨٢ ، ص ٥٨ - ٦٠) . وأوضح كثير من الأعضاء أيضا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية اتخذت موقفا ملائما لقرارات الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والعشرين وأظهرت استعدادها للتعاون بطريقة بناءة مع الامم المتحدة ؛ ولم يحدث ذلك من جانب اسرائيل ، او من جانب مؤيديها . ان الموقف الثابت للاتحاد السوفياتي ، فيما يتعلق بايجاد تسوية لقضية الشرق الأوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، تم ايضا مرارا ، وتكرارا ، وهو معلوم جيدا . ان السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي السيد برجنيف قد أعرب عن جوهر سياسة الحزب الشيوعي السوفياتي وحكومة الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط ، وقال مايلي :

" ان الاتحاد السوفياتي ، كان وما يزال وسيظل مهتما اهتماما كبيرا بايجاد حل سريع ودائم وعادل في الشرق الأوسط ."

وقال أيضا :

" ان الاتحاد السوفياتي سيناضل من أجل تحقيق هذا الهدف ، في تعاون وثيق مع البلاد الاشتراكية الشقيقة ، والأصدقاء العرب ، وبالتعاون مع جميع الدول التي أظهرت الرغبة الخالصة للاسهام في تحقيق هذا الهدف الهام للغاية ، لصالح قضية السلم العالمي ."

لقد أكدت الحكومة السوفياتية مرارا انه من أجل اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، ولصالح جميع دول المنطقة ، ولصالح جميع الشعوب التي تقطن هذه المنطقة ، يجب سحب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ . ويجب كذلك ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته . ويجب كذلك

أن يكون هناك ضمان لجميع البلاد في الشرق الأوسط للعيش بطريقة استقلالية وتنمية أراضيها .

وكما أكد السيد جروميكو وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في كلمته في المناقشة العامة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة :

” ولا يمكن تسوية الموقف في الشرق الأوسط دون حل هذه المشكلات الأساسية ، وأقول انه بالنسبة لعدم حل تلك المشكلات فان تسوية أزمة الشرق الأوسط لا يمكن أن ترجأ الى أجل فير معين مع تفاقم هذه الأخطار ، كما ان اي اجراء مؤقت لا يمكن ان يغير من جوهر المشكلة . ” (الجلسة ٢٣٥٧ ص ٥١) .

ومن أجل بحث جميع المسائل المتعلقة بالتسوية في الشرق الأوسط ، هنالك جهاز ملائم هو مؤتمر السلام في جنيف . وان الاتحاد السوفياتي يؤيد استئناف هذا المؤتمر لأعماله بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، وبطبيعة الحال ، بما في ذلك ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الاتحاد السوفياتي يري رغبته من أجل القضاء على البؤر الساخنة للحرب ، وتجنب الأزمات التي تنشأ ، ومد فرعا برغبته في دعم سياسة الوفاق ونشرها في جميع أنحاء العالم ، فانه كان وما يزال يبذل جهودا متصلة لايجاد تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

لقد أقيمت علاقات ودية وأخوية بين الاتحاد السوفياتي ، وبين الشعب العربي الفلسطيني . ويقدم الاتحاد السوفياتي للشعب العربي الفلسطيني تأييدا شاملا ، ومعونة في كفاحه من أجل استعادة حقوقه المشروعة ، وتنميته عن طريق التقدم القومي ، والاستقلال القومي . ان تطوير هذه العلاقات قد أصبح نشطا بصفة خاصة ، كما أن التأييد الجازم والمستمر من جانب الاتحاد السوفياتي للمصالح المشروعة للدول العربية قد قوبل بامتنان عميق ، من جانب القيادات العربية ، والرأي العام العربي .

ولقد تلقينا برقية من السيد ياسر عرفات الى السيد برجنيف قال فيها :

” ان شعبنا لن ينسى أبدا الموقف الذي اتخذتموه ، واتخذته الشعب السوفياتي وهو موقف قائم على مبدأ مؤيد لنا في هذا الوقت العصيب بالنسبة لنا ، في حين كان يتعين على شعبنا مواجهة ضربات الصهيونية والامبريالية التي تحاول تصفية وجوده القومي . ”

وهناك تقدير كبير جدا أيضا للمعونة الشاملة المقدمة للشعوب العربية ، بما في ذلك الشعب العربي الفلسطيني . وقد وضح ذلك في البيان الرسمي الذي صدر اثر زيارة السيد ياسر عرفات للاتحاد السوفياتي خلال ربيع هذا العام . وان وفد الاتحاد السوفياتي يود أيضا ، أن يعبر عن الامتنان لرئيس وفد فلسطين في هذه الدورة للجمعية العامة السيد قدومي ، لتقديره العميق للتأييد المقدم من الاتحاد السوفياتي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وان الاتحاد السوفياتي يؤمن ، انه حتى نحقق تسوية في الشرق الاوسط ، فيجب أن تبذل جهود مشتركة من جانب جميع القوى التي تهتم بمصير شعوب الشرق الأوسط ، وفوق كل شيء : تضامن الدول والشعوب العربية وجهودها المشتركة .

ان واجب الامم المتحدة ، والدورة الثلاثين للجمعية العامة ، أن تقف بحزم الى جانب التنفيذ الكامل وغير المشروط لقرارات الامم المتحدة حول قضية فلسطين ، وايجاد تسوية لازمة الشرق الاوسط بصفة عامة وان ترفع اسرائيل على احترام هذه القرارات ، وبذلك تقدم التأييد للكفاح العادل للشعب الفلسطيني من اجل تحقيق حقوقه ، وكفاح جميع الشعوب العربية من أجل القضاء على نتائج العدوان الاسرائيلي .

ولكي ألخص موقف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وحول المسائل المتعلقة بتسوية ازمة الشرق الاوسط ككل ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يود ان يركز على النقطة التالية : ان الاتحاد السوفياتي ، يؤيد بحزم كفاح الشعوب العربية بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، ويؤيد القضاء على نتائج وآثار العدوان الاسرائيلي ، واقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقا للقرارات المعروفة جيدا ، الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة . وحتى نقيم سلما دائما وعادلا في الشرق الاوسط ، ولصالح جميع الدول والشعوب التي تعيش في المنطقة ، يجب ان تحل المشكلات الثلاث الأساسية : أولا ، ضرورة سحب جميع القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ . ثانيا ، من الضروري ضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه الثابت الذي لا ينازع في اقامة دولته . ثالثا ، من الضروري ضمان حقوق جميع الدول في الشرق الاوسط في وجود مستقل ، وتنميتها . ان موقف الاتحاد السوفياتي هذا ، فيما يتعلق بايجاد تسوية في الشرق الاوسط ، وتأييده للكفاح العادل للشعب

الفلسطيني من أجل تحقيق حقه الثابت قد أكد عليه مرة أخرى أثناء حفل استقبال في الثلاثين من تشرين اول / اكتوبر من جانب رئيس مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد بودغورني وأثناء زيارة السيد عزيز وزير الاعلام في العراق كمبعوث خاص لرئيس الجمهورية العراقية. وأثناء هذا الاجتماع ركز من جانب الدولتين على هدف مواصلة تقديم المساعدة لحركة المقاومة الفلسطينية التي تعتبر عاملا اساسيا في حركة التحرير القومي العربي ، وركز أيضا على ضرورة دعم الوحدة العربية لصالح كفاح الدول العربية العادل من أجل قضاياها المشتركة .

والآن من البديهي ، الا يتشكك أحد في هذه الحقيقة ، وهي ان استعادة الحق — وق المشروعة للشعب الفلسطيني يمكن ان تحل فقط في اطار جهود تبذل لايجاد تسوية سياسية في الشرق الاوسط ، وعن طريق المشاركة الكاملة غير المشروطة لممثلي الشعب الفلسطيني في جميع مراحل المحادثات المتعلقة بمشكلة فلسطين . ان ممثلي الشعب الفلسطيني في صورة وفد منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يشاركوا بطريقة مستقلة في الجهود التي تبذل لايجاد تسوية سلمية في الشرق الاوسط ، على قدم المساواة مع جميع المشاركين في مؤتمر جنيف .

ومن المستحيل تحقيق تسوية دائمة في الشرق الاوسط عن طريق اجراءات جزئية تتم من وراء ظهر الشعب الفلسطيني ، متجاهلين بذلك حقوق هذا الشعب . ومن الواجب على الامم المتحدة ان تؤكد مرة أخرى ، على الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، واقامة دولته . ويجب ان تدين ايضا ، وشدة ، اولئك الذين يحاولون دون تنفيذ قرارات الامم المتحدة حول هذا الموضوع .

ان الاتحاد السوفياتي ، والدول الاخرى في المجموعة الاشتراكية يخططون سياستهم على أساس من هذا المبدأ ، الا وهو ضرورة وقف العدوان ، وان ترد الى البلاد التي كانت ضحية لهذا العدوان ، الراضي التي كانت تمتلكها ؛ على ان يكون لكل دولة ، ولكل شعب ، الحق في ان يعيش مستقلا . وفي هذا الاطار فان هذه ليست سياستنا بالنسبة لقضية الشرق الاوسط فقط ، ولكنها قضية دولية اساسية نعتنقها .

السيد هوانغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : من قبل العام الماضي فان الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الأخرى ، ترفع علم الكفاح الموحد . ففي حرب تشرين الاول / اكتوبر واصلت مسيرتها في كفاحها ضد الصهيونية والاستعمار والسيطرة . ولقد تحدى الشعب الفلسطيني القوى البربرية ، وواصل كفاحه في ظروف صعبة ، ووجه ضربات متصلة الى المعتدين . وفي الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، تمت الموافقة على قرار بأغلبية ساحقة أكدت فيه الجمعية من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، دون تدخل خارجي ، وحقوقه في سيادة قومية مستقلة . ولقد كان هذا القرار ضربة قوية لمؤامرة القوى العظمى والصهيونيين الاسرائيليين ، التي كانت تهدف الى خنق قضية التحرر الفلسطينية ، متجاهلة بذلك حق الشعب الفلسطيني ، ولقد اظهر هذا القرار بقوة ان الشعب الفلسطيني يلقي تأييدا متزايدا وشاملا في كفاحه العادل ، من أجل استعادة حقوقه القومية . ويتكاتف الدول العربية مع بعضها البعض ، وتدعما لتعاونها فقد استطاعت ان تحرز نجاحات كبيرة في الدفاع عن استقلالها القومي ، وسيادتها ، وتنمية اقتصادها ، وزيادة قدراتها الدفاعية ، وان تتخلص من سيطرة القوى العظمى وتدخلها . ان المبادرة التاريخية للدول العربية في استخدام البترول كسلاح اثناء حرب تشرين الاول / اكتوبر قد وجه ضربات قاسية ضد السيطرة والصهيونية الاسرائيلية ، كان لها اثار بعيدة المدى . ان الدول

العظمى لم تنجح على الاطلاق في مخططها ومؤامراتها لتفتيت الوحدة بين الدول العربية ، وبين الدول الاخرى المصدرة للبترول . وفي الوقت ذاته فان دول الخليج كانت تدعم وحدتها ضد تسلل القوى العظمى ، ولقد اتسع نطاق التأييد المتبادل بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، وبين بقية دول العالم الثالث ، وازداد تدعيما لكفاحها ضد الامبريالية والسيطرة . ولقد عقدت في هذا العام سلسلة من المؤتمرات الدولية الهامة ، مثل مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر وزراء خارجية البلاد غير المنحازة ، ولقد اعطت جميعها المزيد من التأييد للكفاح العادل للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ولقد بدأت بعض بلدان العالم الثاني في الحوار مع البلاد العربية . وتظهر الحقائق السابق الاشارة اليها ، بجلاء ، ان الموقف برمته يتطور في اتجاه موات للشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الاخرى ، وفير موات للصهيونية الاسرائيلية وللقوى العظمى .

ان قضية فلسطين هي جزء هام ، لا يتجزأ من قضية الشرق الاوسط برمتها . وقد أوضح وفد الصين في مناسبات عديدة ان جوهر قضية الشرق الاوسط يكمن في العدوان الاسرائيلي الصهيوني ، وسعى الدولتان الاعظم الى السيطرة على الشرق الاوسط ، في مواجهة كفاح الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الاخرى ، التي تناضل ضد العدوان والسيطرة . ان السبب الاساسي الذي ادى الى ان ظلت هذه القضية ، دون حل ، لفترة طويلة ، يكمن في تواطؤ الدولتان الاعظم في هذا الاقليم . وتطور الشرق الاوسط في السنتين الماضيتين قد دلل على سلامة هذا التحليل . ومنذ حرب تشرين الاول / اكتوبر تحول الشرق الاوسط الى حالة اللاحرب واللاسلم ، وقد فرض ذلك بالقوة على الشعب العربي ، والشعب الفلسطيني ، من جانب الدولتين الاعظم رعاية لمصالحهما الشخصية . وعلى الرغم من اتفاقات فصل القوات الحالية ، أياً كان نوعها فان قضية الشرق الاوسط بعيدة كل البعد عن ان تكون قد حلت . ولقد اقترحت احدى الدولتين الاعظم ايجاد " حل شامل " ، والقوى العظمى الاخرى اقترحت ايجاد حل عن طريق " الخطوة خطوة " ، الا انه في الواقع ، فان كلا منهما ليست لديها اية نية خالصة في ايجاد تسوية شاملة لقضية الشرق الاوسط . وما يدور في ذهن كل منهما هو ان تحقق مكاسب على حساب الاخرى . وكل منهما له مصلحة في ابقاء على حالة " اللاحرب واللاسلم " في الشرق الاوسط - وذلك بأن تقوم

حرب لفترة وجيزة ، تتلوها فترة هدنة ، على ان يكون الحرب والسلم تحت سيطرتهم او بعبارة اخرى ، احداث " التوتر تحت سيطرتهم " . لان الابقاء على هذه الحالة سوف يسهل لهما هدفهما في تحقيق مجالات نفوذ في اماكن ذات اهمية استراتيجية ، وفي تحقيق السيطرة على موارد البترول في الشرق الاوسط ، وفي بيع الذخائر لدول المنطقة ، مما يؤدي الى تحقيقهما لارباح خيالية تساعد في التغلب على مصاعبهما الاقتصادية ، واختبار الاسلحة الجديدة التي تقوم ببنائها استعدادا لحرب جديدة على نطاق واسع . ان كل ذلك يتم على حساب المصالح الاساسية للشعب في الشرق الاوسط .

ان مركز التواطؤ بين الدولتين العظميين هو في اوروبا . ويقع الشرق الاوسط في الطرف الجنوبي من اوروبا . وهو مليء بموارد طبيعية واسعة ومن هنا فان لهذه المنطقة صلة هامة في سعيهما وراء تحقيق السيطرة العالمية . ولن تستطيعا الدولتان الا ان تعترفا عالميا بان من يسيطر على الشرق الاوسط يستطيع أن يسيطر على اوروبا ، وبعد ذلك يسيطر على بقية انحاء العالم . وقد دفع ذلك كلا منهما الى ان تبذل كل الجهود في سبيل التغلب على الطرف الآخر في سعيه للسيطرة على الشرق الاوسط . وقد رفضت احدى القوتين الاعظم حتى الآن ، ان تعترف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، ودأبت على ارسال كميات كبيرة من الاسلحة المتقدمة والمساعدات الاخرى لاسرائيل بهدف تقوية الصهاينة الاسرائيليين . والقوى العظمى الاخرى ، التي تصف نفسها بأنها الحليف الطبيعي " للشعب العربي فهي اكثر خبثا في مخططاتها ، فلسانهما يقطر عسلا ، ولكنها تحمل في يدها الخنجر ، وتحاول السيطرة على الدول العربية ، وتوسيع مجال نفوذها ، ومن هنا فلقد تفوقت على القوى الاعظم الاخرى ، في ابتزاز واجتذاب البعض والقيام بمناورات .

ان هذه الدولة تتحدث يوميا عن مدى اخلاصها في تأييد الكفاح العادل للشعب العربي والشعب الفلسطيني . ومع ذلك نذكر حينما وصلت حرب أكتوبر في الشرق الأوسط الى مرحلة حرجية فانها منعت ارسال الأسلحة التي وعدت بها بلدا عربيا كان يكافح بشجاعة ، وتشددت في مطالبته بتسديد الديون . وفي حين أنها تعلن عن رفضها لسياسة اسرائيل العدوانية ، فانها بعثت عددا كبيرا من المهاجرين الى اسرائيل ، حينما كانت اسرائيل تواجه عجزا كبيرا في القوة البشرية ، وكانت تلك مساعدة جاءت في وقتها ، تستحق امتنان ومديح المعتدين الاسرائيليين . وخلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، أعلنت استعدادها لتأييد شعب فلسطين في كفاحه من أجل استعادة حقه القومي ، وأصدرت بيانا مشتركا مع الدولة العظمى الأخرى ، وغيرت الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، الى المصالح المشروعة . وبعد ذلك ركزت علانية ، وفي مناسبات عديدة ، على الحاجة الى ضمان ما يسمى بأمن اسرائيل . وقد أوضح الرأي العام في بعض البلاد العربية ، أنه في الظروف الحالية ، والتي مازالت اسرائيل تحتل فيها مساحات كبيرة من الأراضي العربية وتدوس الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني ، فان الطبيعة الخائنة للكلمات والأفعال السابقة للدولة العظمى ، أصبحت أكثر وضوحا وشفافية . وعلاوة على ذلك ، فان كثيرا من بلدان العالم الثالث بعد حرب أكتوبر ، قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، الواحدة تلو الأخرى . وبذلك وضعت الصهيونية في عزلة لم يسبق لها مثيل . ولكن في هذا الوقت عينه ، فان هذه الدولة العظمى ، مدفوعة بسعيها الى السيطرة ، أقامت اتصالات عديدة مع الاسرائيليين الصهاينة ، تلك الاتصالات التي امتدت من التعامل معها بطريقة خفية ، الى تبادلات علنية ، ومن الاتصال بين ما يسمى بممثلي الشعب ، الى اتصالات رسمية ومحادثات سرية بين وزراء الخارجية . هذه حقائق ، تكشف الطبيعة الحقيقية للوجه المزدوج والمناورات التي تستخدمها دولة عظمى ضد الشعب العربي الفلسطيني . كيف نتوقع من مثل هذا البلد ، أن يؤيد الشعب العربي في كفاحه العادل من أجل استعادة الأراضي التي فقدتها ، واستعادة الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ؟ والواقع فان الرأي العربي المنصف ، وبعض القادة العرب قد كشفوا ذلك وأدانوه . ان الأعمال المنحرفة للدولتين الأعظم في الشرق الأوسط ، قد علمت الشعب العربي الفلسطيني وشعوب الدول العربية الأخرى ، عن طريق مثل سلمي ، ومكنتها من أن تدرك أن التنافس بين الدولتين الأعظم هو سبب استمرار وضع

حالة اللا حرب والاسلم في الشرق الأوسط . وقد أدى ذلك الى استمرار السيطرة الصهيونية . ومن اللازم أن نربط الكفاح ضد الصهيونية ، بالكفاح ضد السيطرة . وعن طريق منع التدغل ، والتواطؤ بين الدول العظمى ، سيكون بإمكان الشعب العربي والشعب الفلسطيني أن يحـرزوا نصرا نهائيا في كفاحهما العادل .

ان جماهير الشعب هي التي تكتب التاريخ ، ومستقبل الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحدد ، الا عن طريق الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ، وعن طريق وحدتها وكفاحها ، وليس عن طريق الصهيونية الاسرائيلية أو بواسطة احدى الدولتين الأعظم أو كليهما ، وليس عن طريق جزء من قرارات الأمم المتحدة . ان نصر حرب تشرين الأول / أكتوبر ، واستخدام سلاح البترول ، يشكلان مثالا معال على انتصار العرب والشعب الفلسطيني على عدوهم عن طريق وحدتهم الوثيقة وجهودهم المنسقة . ان هذا يبرهن بجلاء على أن الوحدة قوة ، وان النصر لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الكفاح الدؤوب . ان الدولتين الأعظم تخشى وحدة ويقظة الشعوب . وان ما يسترعي الاهتمام واليقظة الآن ، هو أن دولة عظمى تستفيد من الموقف الحالي لتبذروا الفرقة ، وتخرب الوحدة العربية ، خدمة لأهدافها في السعي من أجل السيطرة في الشرق الأوسط . ونحن مقتنعون بأن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ، التي أختبرت في الكفاح الطويل ، سوف تعمل على تحطيم مؤامرات الدولتين الأعظم وسترفض خداعهما ، وسوف تزيد من يقظتها وتحافظ على وحدتها وكفاحها .

ان شعب وحكومة الصين ، قد أيدا دوما الكفاح العادل للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى . ونحن نعارض بشدة ، سعي الدولتين الأعظم الى السيطرة والتوسع في الشرق الأوسط . ونحن نؤمن ، بأن استعادة الحقوق القومية الفلسطينية ، ترتبط ارتباطا وثيقا ، باستعادة الأراضي العربية التي احتلت . يجب أن تنسحب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها ، ويجب أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه القومية . وبالرغم من أن الكفاح سيكون طويلا ومريرا ، وسوف يصادف الشعب العربي والشعب الفلسطيني صعوبات وقتية ، وعقبات من نوع أو آخر ، على طريق التقدم ، الا اننا مقتنعون اقتناعا عميقا ، بأنه طالما أن الشعب الفلسطيني البطل والشعوب العربية الأخرى ، تمسك بمصيرها في أيديها بشدة ، وتناير على وحدتها وكفاحها ، فلاشك انها

ستضع حدا للعدوان والسيطرة ، وستحقق النصر لقضيتها العادلة بتأييد من شعوب العالم .

السيد دي جيرينجود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان ممثل ايطاليا الدائم الذي يضطلع خلال فترة الستة أشهر هذه برئاسة المجموعة الأوروبية ، قد عرض باسم الدول التسع التي تكون هذه المجموعة ، ومن بينها فرنسا ، موقفها حول المشكلة المعروضة على الجمعية العامة . ونظرا لأهمية هذا الحوار ، فاني أود ، مع ذلك ، أن أضيف الى هذا العرض التعقيبات الخاصة التي يرى الوفد الفرنسي اضافتها .

ومن المؤكد ، فان ممثل فرنسا ، لا يجسر على مناقشة الحقيقة ، بأن قضية فلسطين هي في صميم مشكلة الشرق الأوسط . الم تكرر أعلى السلطات الفرنسية اعلانها بأن أية تسوية شاملة ينبغي أن تقيم الاعتبار للمصالح المشروعة لكافة الأطراف المعنية ، وبصفة خاصة لحق الشعب الفلسطيني في وطنه ؟

ليس هناك شيء أكثر واقعية من أن تنظر هذه القضية في هذا المحفل ، حيث المجتمع الدولي يستمع ويحبر عن ذاته . أليس حقيقة أنه منذ أكثر من ثلاثين عاما والأم المتحدة لم يعرض عليها الموقف في الشرق الأوسط برمته ، سواء في جوانبه الخاصة أو اللحظية ؟ لقد تخلفت الأمم المتحدة أكثر من اللازم في ايجاد الاعتبار الملائم للواقع الفلسطيني ، الذي أصبح كل منا يحس أنه يتطلب تسوية ينبغي أن تكون عادلة ودائمة حقا .

ولقد جاءت الخطوة التي قامت بها الجمعية العامة في العام الماضي ، استجابة لجهود الفلسطينيين أنفسهم لتوعية العالم بأنهم يشكلون شعبا ذا تطلع طبيعي لوطن قوي . وقد استجبنا الى ذلك الجهد بطريقة مؤثرة ورمزية ، حينما أتحنا الفرصة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، لكي يتحدث أمامنا من فوق هذه المنصة السامية .

فالسيد ياسر عرفات ، معوث شعب عاني أشد المعاناة ، وما زال يتعرض لعوامل الاحباط والنفي والواقع المرير في المخيمات . جاء ياسر عرفات لكي يطلعنا على حلمه . ومما لاشك فيه ، أننا اكتشفنا هنا ، كل ما يفصل هذا الحلم ، عما فعلته الأمم المتحدة في محاولة منها لتسوية النزاع الاسرائيلي العربي . ولكن ما بين الحلم وتحقيقه ، اتضح لنا أن هذا الشعب ، لا يمكن أن يجمل من العنف هدفا في حد ذاته ، ولكن يتعين عليه على العكس من ذلك أن يتجه نحو طرق جديدة . ولقد أدركنا انه من واجبنا ، ودون أى تأخير ، أن نمسك بغصن الزيتون . وعلى هذا النحو ، واعترافا منا بحقوقه المشروعة ، قررنا أن نساعد على ممارسة هذا الحق . ولكن من البديهي ، أن عمل الأمم المتحدة ، ينبغي أن يأخذ في الحسبان كافة عناصر الموقف . وأن هذا الموقف قد حددته النصوص التي أقرتها الأمم المتحدة ذاتها .

اننا نلاحظ من التقارير الصحفية ، ومن البيانات التي يدلي بها عدد كبير من قادة العالم ، ومن البيانات التي يدلي بها هنا ، أن القضية الفلسطينية تكتسب كل يوم أهمية متزايدة في إطار هذا الموقف . ولكن هذا الموقف يتناول أيضا حقوق كافة دول المنطقة ، وبصفة خاصة حقوق دولة اسرائيل .

ومن بين مجموعة القرارات ، التي أقرتها جمعيتنا العامة ، ومجلس الأمن ، خلال ثمانين و عشرين عاما ، يجب أن نقيم اعتبارا خاصا لتلك القرارات التي استجابت للاحداث الاقرب عهدا في

الشرق الأوسط ، مثل القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى يربط التسوية بسحب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وبترتيبات سلام ، تعطي لجميع دول المنطقة ، الحق في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومحترف بها ، والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الذى يحدد نمطا اجرائيا — من أجل السعي نحو التسوية . وعلى وجه التحديد ، نظرا لأن القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) الذى أصدرته الجمعية العامة في العام الماضي لم يحدد المشكلة على نحو سليم وكاف في أبعادها المختلفة ، فان وفد بلادى لم يتمكن من أن يمنحه تأييده ، مع انه أيد تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني الواردة في هذا القرار .

ان هذا الموقف مايزال هو نفس موقفنا اليوم ، لاسيما وأن الظروف تقتضي أكثر من أى وقت مضى ، اغتنام فرصة للسعي نحو البحث عن تسوية للمشكلة ، والسعي الحثيث على طريق السلام . الا أن هذا السلام ، يقع بالضرورة في مفترق الأمانى المشروعة والوقائع الماثلة اليوم . اننا نهيب — باسرائيل أن تقبل بهذا الواقع السياسي الكبير ، والذى تشكله حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه . واننا ندعو كذلك كافة الاطراف الأخرى ، الى الاعتراف بحقوق اسراييل باعتبارها دولة ، على قدم المساواة مع سائر أعضاء منظمنا . ان مسؤوليتنا هنا تتمثل في التوفيق ، مع ضرورة الاخذ في الاعتبار — كما قلت ذلك في العام الماضي خلال الحوار في هذه المشكلة المعروضة علينا — " الشرعية الانسانية والتاريخية لوطن فلسطيني " ، مع العمل في نفس الوقت على تمكين دولة اسراييل — من أن تتعايش سلميا مع كافة جيرانها . ان أسس هذا التعايش ، ينبغي أن تكون بطبيعة الحال ، تتمتع بكل الحقوق واحترام كافة الالتزامات التي اعترف بها الميثاق .

ومن خلال حوارنا ، ومن مظاهر نفاذ الصبر التي لا يمكن الانحاء باللائمة عليها ، فان ثمة خلاصة تبرز ، مؤداها أن حقيقة التسوية الشاملة وحدها هي التي يمكن أن توفق بين مصالح جميع الاطراف واهتماماتهم .

ولكي نبدأ ، فان مثل هذه التسوية الشاملة ، سوف تيسر ، دون شك ، حل مشاكل أخرى في المنطقة ، وعلى رأسها ، الموقف الحالي في لبنان . ان فرنسا تتمني من كل قلبها ، أن يتمكن هذا البلد — الذى تربطه كثير من العلاقات ، من كل نوع ، بفرنسا — من ايجاد حل من شأنه أن يشجع اقرار السلام المدني أو الاجتماعي ، الذى لا يمكن أن يقوم الا على الوفاق بين —

الطوائف المختلفة . وانه ليحدونا الأمل ، في أن يتمكن لبنان من أن يصبح من جديد ، كما كان عليه منذ وقت ليس بالبعيد في نظر المجتمع الدولي ، نموذجاً للتعايش السلمي .
كذلك ، فان من مزايا التسوية الشاملة ، عدم الفصل بين عناصر المشكلة . كما أنه يبدو لنا هنا ، انه ليس من الممكن أن ندفع جميعتنا هذه ، أو أية هيئة تابعة لها ، الى الاضطلال بمهمة ما ، تغطي فقط أحد العناصر ، دون أن تأخذ في اعتبارها العناصر الأخرى . هذا هو المبدأ الذي لا يخرّب عن النوا ، حينما ندلي برأينا في النصوص المطروحة .

وفي هذه القضية الأليمة لأزمة الشرق الأوسط ، فانه مما يلفت النظر في أول الأمر ، هو ذلك التاريخ الطويل من الاحباط ، ومظاهر الظلم ، والعنف ، والمعاناة ، وعدم الفهم ، التي كان الشعب الفلسطيني ، واحدا من ضحاياها الرئيسيين . وعلينا ، دون أدنى شك ، أن نسهم في تصحيح الأخطاء ، ولكننا لن نستطيع القيام بذلك عن طريق المزيد من التطرف ، وانما بضرورة العمل في الحفاظ على نزع الفتيل . لقد حان الوقت لتناول المشكلات الحقيقية ، ولحث جميع الأطراف على أن تسعى سويا ، وبطريقة مسؤولة ، لايجاد طرق التسوية ، التي تضمن الجراح دون أن تفتح جراحا أخرى . وفي هذه التسوية ، يمكن لشعب فلسطين بل وينبغي أن يكون مؤمنا ، بأن حقوقه المشروعة ، بما في ذلك حقه في وطن ، سوف تحترم .

السيد مارتيننكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان بحث القضية الفلسطينية في مختلف دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، انما يدل على القلق العميق الذى تشعر به بلدان العالم ، بالنسبة للموقف الخطير السائد في الشرق الأوسط . ان هذا الحوار يدل كذلك ، على ارادة الدول المحبة للسلم ، في أن تقدم اسهامها في حل المشكلات الأكثر أهمية ، والتي تسببت عنها حروب قامت منذ سنوات طويلة . ان الموقف في الشرق الأوسط قد تناوله كثير من المتحدثين خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، سواء في اطار المناقشة العامة ، أو في اطار بحث مسألة تعزيز الامن الدولي ، وكذلك خلال بحث نقاط أخرى كثيرة على جدول أعمال الجمعية العامة ، تتعلق ، بطريقة أو بأخرى ، بنتائج هذا النزاع .

ويجد ربنا أيضا أن نشير ، الى أن الغالبية العظمى من أعضاء هذه الدورة — مع تقديرهم ، بأشكال مختلفة ، للاجراءات أو لتدابير التسوية ، التي اتخذت حاليا في الشرق الأوسط — قد أجمعت على الاعتقاد بأن المشكلة الفلسطينية عنصر أساسي في المعركة العامة ، من أجل سلم عادل في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، فانه من الواضح أن البيانات الخاصة بضرورة اعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، ينبغي أن تعزز بتدابير محددة ، تمكن من تنفيذ هذه الحقوق ، وانه يتعين على منظمة الامم المتحدة ، أن تقدم تأييدها الكامل ، من أجل الاستجابة لآمال شعب فلسطين العربي . وفي رأينا ، ان هذا يجب أن يكون الهدف الأساسي للحوار الذى نقيم الان حول المشكلة الفلسطينية .

ان الجمعية العامة ، خلال الدورة التاسعة والعشرين الأخيرة ، اتخذت اجراء فـي هذا الصدد ، وهو اجراء جديد من الناحية النوعية . أولا ، ان القضية الفلسطينية — وهي ليست مشكلة اللاجئين فحسب ، ولكنها تتعلق أيضا بمستقبل الشعب الفلسطيني ، وحقوقه المشروعة — سجلتها الدورات على أساس أنها قضية أساسية ، تستدعي حلا عاجلا .

ثانيا ، لقد اعترفت منظمة الامم المتحدة بأن منظمة التحرير الفلسطينية ، هي الممثل الوحيد الشرعي لشعب فلسطين العربي ، وقد منحت هذه المنظمة وضع المراقب لدى الامم المتحدة . ان كل هذا يدل على أن الطابع الشرعي لمطالب الشعب العربي الفلسطيني ، بالنسبة لحقوقه الوطنية ، أصبح يحظى باعتراف دولي أكثر تزايدا ، وبصفة خاصة في قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة .

ان قرارات الامم المتحدة ، بشأن القضية الفلسطينية ، حددتها عدد من العوامل الهامة ، وهذه العوامل ما تزال تحتفظ بكل فاعليتها . ولا بد من أن نشير — أولا — الى عامل أساسي ، ألا وهو حركة المقاومة الفلسطينية ، التي اتسمت الآن بهيئة سياسية هائلة ، والتي أصبح لها الآن منظمة ، هي منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي تستطيع أن تقوم بنجاح بالنضال ضد المحتل الاسرائيلي ، من أجل التوصل الى تحرير شعبها . ان هذه الحركة مازالت آخذة في الازدياد ، والقوة ، وان القوى الاشتراكية ، والمحبة للسلم في العالم ، تقدم لها كافة التأييد . ولقد استطاعت هذه القوى ، بفضل نضالها ، أن تضع نهاية للحرب الأهلية ، كما استطاعت أن تقوم بدور كبير ، بالنسبة لقيام التعايش السلمي بين الدول التي تعيش في ظل ظروف اجتماعية مختلفة . وفي ظل هذه الظروف ، فان المحتوى التقدمي الاجتماعي لحركة تحرير فلسطين قد ازداد ، وان نضال الشعب العربي في فلسطين ، قد مكن من تعزيز هذه الحركة ، ومكن — كذلك — من أن يعطيها هيئة متزايدة ومتعاظمة على الصعيد الدولي . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، فتحت آفاقا جديدة ، وولدت الأمل في المستقبل ، بالنسبة لملايين الفلسطينيين ، الذين يتكدسون في المخيمات ، والذين كانوا يستسلمون لليأس .

وهناك حقيقة أخرى هامة ، ينبغي الإشارة اليها ، وهي أن الغالبية العظمى من الدول ، أكدت على ضرورة التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، وهذا على أساس التحرير الكامل

للأراضي العربية المحتلة ، على أثر عدوان حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، وعلى أساس احترام حقوق
شعب فلسطين في حق تقرير المصير ، وإنشاء دولة وطنية ، على أساس الحقوق المضمونة الممنوحة
لكل دول الشرق الأوسط ، في أن تعيش في ظل استقلال وسيادة . ذلك هو موقف غالبية الدول ،
وانا لمقتنعون بأن هذا الموقف ناجم عن الحقيقة القائلة ، أن نضال الشعب العربي في فلسطين ،
يعد عنصراً تأسيسياً لحركة التحرير الفلسطينية ، وللنضال في كافة البلدان العربية . وهو - كذلك -
عنصر أساسي بالنسبة لنضال القوى المحبة للسلم ، والتي تسعى الى حل مشكلة الشرق الأوسط ،
على أساس الانصاف والعدل . نحن لا يمكننا - في الواقع - أن نأمل في حل نزاع الشرق الأوسط ،
دون حل المشكلة الفلسطينية ، مع مراعاة مصالح الفلسطينيين أنفسهم .

ثالثا ، ان حركة المقاومة الفلسطينية تتمتع بتأييد واسع من الاتحاد السوفياتي ، وكل الدول في المجتمع الاشتراكي ، وكذلك ، من عدد كبير من الدول المحبة للسلام ، ومن الدول الغربية التي تتبنى موقفا واقعيا من تحليل الموقف في الشرق الأوسط .

كل ذلك ، يؤكد لممثلي الشعب العربي في فلسطين ، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، التي يقودها الزعيم الخبير ، ياسر عرفات ، التأييد الضروري العالمي في نضالهم من أجل تسوية في الشرق الأوسط . بما في ذلك المجال الدبلوماسي لهذا النضال . وفي هذا الصدد ، فان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، يحيي بروح التضامن ، وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي ازدادت هيئته ، والذي جاء لكي يشارك في هذا الحوار ، في هذه الدورة وانني أعبر له عن أطيب أمني النجاح .

ان الأعمال الاجرامية التي تقوم بها تل أبيب في الاراضي العربية ، قد أدينت كثيرا من قبل الأمم المتحدة . وفي القرارات التي اتخذتها مختلف هيئاتها ، أكدت أن السياسة التي تنتهجها اسرائيل ، والقائمة على ضم الاراضي ، تتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وان احتلال اسرائيل للأراضي العربية ، يعد عقبة خطيرة للغاية على الطريق الذي يؤدي إلى الحل السليم لأزمة الشرق الأوسط . ولقد تأكد ذلك ، في عدم تنفيذ اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط ، لاسيما قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، الذي أقر في العام الماضي ، بواسطة مجموعة هائلة من الاصوات . ولقد تأكد ذلك أيضا ، في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/10265 ، الذي قدم تمشيا مع قرار الجمعية العامة هذا .

وان اسرائيل ، ان تواصل عدوانها ضد شعب فلسطين العربي ، وضد الشعوب العربية الاخرى ، فانها ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي تقدم الدليل بذلك ، على أنها اختارت استمرار احتلال الاراضي العربية ، والابقاء على موقف من التوتر في الشرق الأوسط . وان لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان قد اتخذت في شهر تموز/يوليه الماضي ، قرارا أكدت فيه أن احتلال اسرائيل للأراضي العربية ، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ، ويشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، ولإعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان رفض الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، يجعل اسرائيل وحلفاءها يحاولون

التقليل من قيمة الشعب الفلسطيني ، ويحاولون اقناعنا ، مثلاً ، بأن الشعب الفلسطيني ليس أمة ، وأنه بالتالي ليس في حاجة الى دولة ، ويجب أن يعيش مندجاً مع الدول العربية الأخرى - هذه وجهة نظر اسرائيل . واليوم، وقد أصبحت حركة المقاومة الفلسطينية قوة سياسية معترفاً بها ، فإن دعاوى الصهاينة تذهب الى القول ، بأن الحركة الفلسطينية كلها لا تتكون الا من الارهابيين - والمتطرفين . ولكي تبرر ذلك ، فإن السلطات الاسرائيلية مستمرة في ممارسة أساليب التعسف في الاراضي العربية المحتلة . فهي تطرد العرب من مساكنهم ، وتقوم بمعطيات الاعتقال الجماعية . ان مئات الآلاف من الوطنيين الفلسطينيين مايزالون يعيشون في السجون الاسرائيلية وكثير منهم توجه اليهم اتهامات روتينية بخرقهم مايسمى قوانين الاحتلال التي لا معنى لها .

ان مثل هذه الدعاية ، ومثل هذه الاتهامات ، التي توجه الى الشعب الفلسطيني ، لا تهدف الى تشويه تلك الدولة الفلسطينية فحسب ، بل تهدف كذلك الى تشويه حقوق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره . وعلاوة على ذلك ، فإن وراء هذه الدعاية ، رغبة ومحاولة لابعاد الشعوب العربية عن تقديم التأييد الى الحركة الفلسطينية .

ومن ناحية أخرى ، وعن طريق زيادة القوة العسكرية ، وعن طريق تلقي أسلحة متطورة ، فإن اسرائيل تقدم الدليل للعالم أجمع ، أنها هي التي تستفيد أكبر افادة من هذا الموقف السائد في الشرق الأوسط ، لا حرب ، ولا سلم ، ذلك لأن هذا الموقف يعطي لتل أبيب امكانية أن تحتفظ بصورة غير مشروعة ، بالاراضي العربية التي احتلتها دون وجه حق في ١٩٦٧ .

كل هذا يقدم الدليل على أن اسرائيل ان تتجاهل قرارات الأمم المتحدة ، والرأي العام العالمي ، ماتزال مستمرة في احتلال الاراضي العربية ، وماتزال تمارس أعمال القمع والقهر ضد الشعب العربي الفلسطيني . وعن طريق اتباع سياسة التوسع ، فإن تل أبيب تشكل عقبة أمام قيام سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ومع ذلك ، فإن الحياة تعلمنا ، دون أى شك ، على أنه حان الوقت لقادة اسرائيل كي يستمعوا الى صوت العقل ، وأن يتخلوا عن العقائد السياسية البالية - التي أضرت باسرائيل ذاتها - وهي العقائد التي حملتها على اتباع سياسة التوسع تجاه الدول العربية ، تلك السياسة التي جعلتها تعتقد أن ماتقوم به من أعمال يمكن أن يؤمن سلام حدود دولة اسرائيل . وتأمل

اسرائيل ، بأن العرب سوف يوافقون على سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها ، ولكن ماهي الآمال
واهيية .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، تؤكد موقفها من المبدأ القائم على التأييد
للبلدان العربية ، والشعوب العربية ، التي تناضل من أجل استرداد كافة الاراضي العربية
المحتلة من قبل اسرائيل في ١٩٦٧ ، ومن أجل احترام الحقوق المشروعة والثابتة لشعب فلسطين
العربي ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وحقه في انشاء دولة خاصة به . ويدون حل للقضية
الفلسطينية يؤمن حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وفي وطنه ، فلن يكون هناك سلم ، ولا استقرار
في الشرق الأوسط .

وعليه ، فلا بد من تأكيد حق كل شعوب الشرق الأوسط في أن تعيش في سلم ، وفي
أمن ، وفي استقلال .

ويعتقد وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن بحث التسوية في الشرق الأوسط
من كافة جوانبها ، وكذلك اتخاذ القرارات الملائمة على أساس مقبول من الجميع ، ينبغي أن تتخذ
في اطار مؤتمر جنيف الخاص بالسلام ، وذلك بمشاركة كافة الأطراف المعنية في هذا النزاع ، بصورة
مباشرة - وباشتراك الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية - واشترك منظمة التحرير
الفلسطينية التي ينبغي أن تشارك في هذا المؤتمر على قدم المساواة ، مع الأعضاء الآخرين .
ويعتقد وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، أن التوتر السائد في الشرق الأوسط ،
ينبغي أن يقنعنا بضرورة اتخاذ تدابير فعالة ، وبذل جهود بناءة ، داخل منظمة الأمم المتحدة ،
توصلا الى سلم أصيل في هذه المنطقة .

السيد عقل (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانجليزية) : في البيان الذي ألقاه ممثل اسرائيل يوم ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ، تعطف وأعلن ان الاسرائيليين كانوا يدركون قيام مشكلة عرب فلسطين . ولكن ألم يدرك أن حكومته رفضت بصلابة الاعتراف بوجود الفلسطينيين ، وبحقهم في تقرير المصير الذي اعتمدته الامم المتحدة في قرارات عديدة ؟ ان ادراكه الجديد مؤخرا ، بوجود مشكلة فلسطينية ، واضح انه الهمة ، بأن يقترح أن حل هذه المشكلة يكمن في اتفاقية اردنية اسرائيلية لأنه تصادف أن جزءا من شعبنا يعيش في الاردن نتيجة لطرده من فلسطين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وهذا الحل الاسرائيلي لا يتجاهل فقط جوهر المشكلة الفلسطينية ، ولكنه يهين ذكاء الدول الاعضاء في هذه الجمعية ، ويتحدى مبادئ الميثاق . ان جوهر المشكلة ، هو تحرير فلسطين الموجودة جغرافيا تحت الاحتلال الاسرائيلي الكامل . ان الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى ، والذين يعيشون تحت الاحتلال ، يبلغ عددهم اليوم ٣٥٠٠٠٠ نسمة ، وحوالي ٥٣ في المائة يحملون جوازات سفر أو هويات اردنية تمكنهم من السفر والترحال وراء العمل أو التعليم في العالم العربي ، أو في أماكن أخرى . ومن المستحيل أن يعيشوا اقتصاديا بطريقة أخرى . ومنذ عام ١٩٦٧ ، يعيش نصف السكان تقريبا في الضفة الغربية ، بالإضافة الى ال ١٣ في المائة الذين يتحملون الظروف الصعبة في قطاع غزة . لذلك فان حوالي ١٣٠٠٠٠ فلسطيني يعيشون حاليا تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي الوحشي .

وكسكان يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي يتعرضون لانواع من القمع والاستغلال ، فريدة في نوعها ، فمن ناحية ، فان المذهب العقائدي للمحتل ، هو الصهيونية ، وهي نوع من العنصرية أدانته أخيرا اللجنة الثالثة التابعة للأمم المتحدة ، عرفه الفلسطينيون وحاربوه منذ دخوله الى منطقتنا ، ومن ناحية أخرى فان الصهيونية ، هي احتلال عسكري أجنبي متفطرس له ثقة كاملة في الثقافة المتفوقة التي يمثلها ، ويستعمل قوة متفوقة لاخضاع السكان العرب . ومن قوانين التاريخ ، ان العلاقة بين من يقوم بالاحتلال وبين المحتل ، هي علاقة نزاع . فمن يقوم بالاحتلال يحاول ، دون نجاح في النهاية ، أن يضغط على المحتل حتى يرضخ ، في حين أن المحتل يكافح لتحرير نفسه والحصول على استقلاله . وفي حالة فلسطين ، فان المحتل يحكم وفقا للدفاع المشينة التي سنت في البداية بوساطة الحماية البريطانية لقمع الفلسطينيين العرب واليهود في

الثلاثينات ، لمنعهم من الحصول على استقلالهم . ومن المضحك أن السلطات الاسرائيلية ، تستخدم نفس اللوائح لقمع السكان العرب . فهم يهدمون المنازل بالجرافات عمدا ، ويمحون قرى بأكملها من الوجود ، بنفس الطريقة التي محابها النازيون ليتتشي ، ويسجنون الفلسطينيين دون محاكمة . ووفقا لما قاله أحد مراسلي النيويورك تايمز ، فان أكثر من . . . فلسطيني كانوا في السجون الاسرائيلية في آب/اغسطس ١٩٧٤ . لقد طردوا الفلسطينيين من أراضيهم والقوا بهم على الحدود الأردنية أو اللبنانية . ان هدفهم هو تفريغ فلسطين من سكانها الوطنيين واحلال اسرائيليين محلهم ، وبذلك يخلقون دولة خطط لها على أساس عنصري في البداية ، حتى تكون " يهودية مثلما انجلترا انجليزية " . لقد صادروا الأراضي ، ومارسوا الارهاب والضغط ، لدفع الشعب المحتل الى التخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم . وعلاوة على ذلك ، فقد فرض موقف اقتصادي ناشئ عن الاحتلال العسكري ، لخلق مصدر رخيص من الأيدي العاملة ، لكي تعمل في التعمير ، وفي المصانع ، وفي المزارع ، وفي دولة تقوم على الفصل العنصري . وبالتدريج ، وبطريقة منظمة ، فان السلطات العسكرية الاسرائيلية ، تحول الضفة الغربية وقطاع غزة ، الى نظم انتاج تابعة للاقتصاد الاسرائيلي . وهم بذلك يخلقون نفس نظام الانتاج الذي خلقته جنوب افريقيا ، حيث التفرقة في الأجور على أساس اللون ، والديانة ، والاصل العرقي . ونتيجة لذلك ، فان العامل اليهودي يكسب عشرة أضعاف ما يجنيه العامل العربي في عمل مماثل ، ويعمل العرب في المصانع ، في وقت النهار ، في مناطق اسرائيلية ، ينبغي ألا تلوث ليلا بوجود العرب فيها ، ومن ثم فان نقل العمال منها واليهما في حركة مستمرة هذه بعض الحقائق ، التي تحكم ظروف العمال في اسرائيل وفي المناطق المحتلة . والسياسة النهائية لاسرائيل ، هي ان تخلق بانتوستانات حيث يتحول الفلسطينيون الى جامعين للمواد الغذائية ، والى بروليتاريا للجنس السيد . وهذا في جوهره ، نسخة طبق الأصل من تجرية جنوب افريقيا .

هذه ، وأساليب أخرى خبيثة ، تمتد الى ما يسمى بالمواطنين الاسرائيليين العرب ، والذين لا يسمح لهم بموجب القانون أن يشتروا أراض معينة لأنهم ليسوا من اليهود ، ولا يستطيعون بموجب القانون أن يعيشوا في المنطقة التي ولدوا فيها ، ولا يسمح لهم بموجب القانون بالعودة الى قراهم ، كما وضع ذلك في حالات ، بيريم ، وقرى أخرى . وفي الوقت نفسه ، فان المندوب الاسرائيلي يزعم

أن السكان الفلسطينيين يتمكنون من المشاركة في الانتخابات ، وأن يبعثوا بممثلين لهم الى الكنيست . ومعلوم جيداً أن المواطنين الاسرائيليين العرب يصوتون عادة للحكومة على أساس قوائم موافق عليها . وكما كان في اوروبا خونة مثل كيسلنج ، وفي الولايات المتحدة الامريكية مثل Uncle Toms ، وفي الجزائر قبيلة بني وى وى ، فانه مما يؤسف له أن اسرائيل قد خلقت بعض الدمي والعلماء العرب الذين يجلسون في الكنيست ، أومع وفود اسرائيلية . وبالعبار ، فان المتحدث الاسرائيلي يتحدث عن انتخابات حرة ديمقراطية تحت الاحتلال .

ان الاساليب الاسرائيلية تنبع منطقياً ومباشرة من الصهيونية ، والصهيونية هي أحد أشكال العنصرية ، لأنها كمنهج عقائدي ، فكراً وسلوكاً ، تميز بين اليهود وغير اليهود . وهي حركة تهدف الى انشاء وطن قومي لليهود عن طريق الغزو والفتح على اراض غير يهودية ، ولا يمكن أن تكون حركة تحرير لليهود . وقبل عام ١٩٤٨ ، كان أكثر من ٩٤ في المائة من أرض فلسطين يمتلكها فلسطينيون عرب ، عاشوا هنالك منذ أزمان سحيقة . ويعد انشاء دولة اسرائيل ، ضد رغبات أغلبية الفلسطينيين العرب الذين طردتهم ، أصبحت الصهيونية ، هي الفلسفة السياسية للدولة ، وقد أعلن أن العرب ليس لهم كيان بموجب القانون ، لانهم كانوا عرباً وليسوا يهود . وجميع الحقوق والسلطات في الدولة ، كانت ومازالت في يد اليهود ، لا لسبب الا لانهم يهود . وبالعكس اذا أنكرت الحقوق ، واذا منعت الامتيازات عن أية مجموعة من الدولة ، فان المنطق الذي يعطى ، هو أن هذه المجموعات ليست يهودية . وهذه الخطيئة ، خطيئة أن الانسان غير يهودي ، هي الخطيئة التي يعاقب من أجلها العرب في فلسطين بواسطة الصهيونية . ولم يؤد ذلك الى طرد من هم غير يهود بالجملة من فلسطين فحسب ، بل أدى الى قمع الفلسطينيين العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، ومنذ حرب عام ١٩٦٧ ، وانكار حقهم في العودة الى وطنهم وفي التعويض . هذا بالنسبة للفلسطينيين العرب الذين طردوا باستمرار بواسطة اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، وكل ذلك يتم على أساس " قانوني " لأن الصهيونية تقول صراحة ، انه ليس لغير اليهود حقوق انسانية مدنية على قدم المساواة مع اليهود .

ان جميع غير اليهود في اسرائيل ، يذكر في بطاقات هوياتهم أنهم غير يهود . ويسمح لليهود فقط بالسفر في أرجاء اسرائيل ، واليهود وحدهم يمكنهم أن يشتروا ويبيعوا بعض الأراضي ، واليهود

وحدد هم يمكنهم أن يفيدوا من مؤسسات الدولة واليهود وحدد هم يمكنهم أن يكونوا أعضاء في الكيبوتزيم، واليهود وحدد هم أحرار متحررون من التهديد بالحجز الإداري ، واليهود وحدد هم لا يتعرضون للقوانين التي تحكم اختيار مقر السكني ، واليهود وحدد هم يمثلون بالكامل في المؤسسات ونشاط الدولة . وعلاوة على ذلك ، فان قانون العودة يمكن كل يهودي في أي مكان ، طالما أنه يستطيع أن يثبت يهوديته بطريقة ترضي اسرائيل ، من أن يحصل على الجنسية الاسرائيلية الفورية وعلى سكن . ولذلك فان الفلسطينيين العربي ، حتى اذا استطاع أن يثبت هو وأسرته أنهم كانوا يعيشون عدة أجيال متصلة في فلسطين ، يجب أن يبقى في المنفى ولا يسمح له بتعويض عما أخذ منه بالقوة ، ولا يسمح له بحق العودة الى دياره بموجب كل المصاير المتحضرة ، في عين أن المواطنين الامريكيين ، والفرنسيين ، والروس ، يمكنهم أن يطالبوا بحقوقهم في العودة الى أرض لم يروها قط ، وليس لهم أية علاقة بها ، وذلك لأن الصهيونية تقول أنهم يهود ، ومن ثم فان لهم الحق في أن يقتلعوا غير اليهود من فلسطين .

وحتى وفقا لأضيق تفسير لما تكون عليه حقوق الانسان ، فان هذه عنصرية . ان الصهيونية ليست مجرد تعبير عن التطلعات اليهودية الى التحرر ، لأنها تعبر عن نفسها بالقوة ضد تمييز اليهود في فلسطين . ويجب أن يفهم المرء ، انه حينما أيد الفلسطينيون قرار الأمم المتحدة بتصرف الصهيونية بأنها نوع من العنصرية ، فقد فعلوا ذلك لأسباب جادة ، فقد عانوا من مظالم الصهيونية في أقصى الصور . والنسبة لهم ، فان الصهيونية تعنى غير اليهود بصفة عامة ، وانما هي ايدولوجية سياسة ، ونظام يهدف الى القمع ، ويقمع فعلا غير اليهود في فلسطين . ان الصهيونية ، فيما يتعلق بغير اليهود من الفلسطينيين ، ليست فكرة عامة عن اليهود ، ولكنها نوع خاص جدا من التمييز يطبق ضد أى شخص في فلسطين يتصادف أنه ليس يهوديا . انها تماثل ما يعرف في افريقيا بالفصل العنصرى ، وحيث أنه أصبح من المستحيل على أبيض في جنوب افريقيا أن يزعم أن الفصل العنصرى يعبر عن تحرير الرجل الأبيض في افريقيا ، فبالمثل أيضا يجب أن يصبح من المستحيل على اليهودى في فلسطين ، أن يقول ان الصهيونية فيها تحرره . واذا كان هذا تحررا ، واذا كان الفصل العنصرى ، والصهيونية تعنى التحرر ، فان القمع والعنصرية هي كلمات لا معنى لها على الاطلاق .

لا يجب أن يخدع انسان عن ادراك هذه الحقائق ، وحتى اذا أعلنت اسرائيل والأمم المتحدة ، ان قرار الأمم المتحدة ضد الصهيونية هو نوع من معاداة السامية . واذا اراد بعض الأفراد أن يربطوا بين الصهيونية واليهودية ، فان هذه مشكلتهم . ان القرار لا يقول مثل هذا الشيء ، ولا يسمح بمثل هذا الارتباط ، ولا يقول الفلسطينيون مثل هذا الشيء . انهم يقولون ان الصهيونية ليست اليهودية فيما يتعلق بهم ، فالصهيونية هي عقيدة سياسية ، وهي في النظرية والتطبيق ، تمييز ضد غير اليهود في فلسطين ، باعطاء كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لليهود ، وحرمان غير اليهود من هذه الحقوق ، هكذا ببساطة وبشكل مباشر . ومثل هذه العقيدة ، ومثل هذه الحالة ، لا يمكن تسميتها بالديمقراطية ولا حتى باليهودية بالمعنى الذى تزعمه اسرائيل أو الولايات المتحدة الامريكية . وفيما يتعلق بمعاناة الفلسطيني من الصهيونية ، فانه يعاقب على انه ليس يهوديا ، وليس لأنه يعارض اليهود بصفة عامة . وهذا هو الجوهر المطلق للمشكلة .

ان الصهيونية تقضى بأن اليهود وحدهم ، في فلسطين ، هم المواطنون من الدرجة الأولى ، وكل من هو غير يهودى — ولا يهم ان كان مسيحيا أو مسلما — هو مواطن من الدرجة

الرابعة ، حتى ولو كان قد عاش على الأرض أبدا ، ولكن لأنه غير يهودي فليست له حقوق حقيقية في إسرائيل . هذا ما تقوله الصهيونية بالنسبة لغير اليهود في فلسطين ، وهي تقول ذلك لأنها تحفر خندقا عنصريا بين اليهود وغير اليهود . فالأول ينتمي الى العنصر السليم ، والآخر ينتمي الى العنصر الخطأ. ولا يمكن للمرء أن يكون عنصريا في عقيدته أكثر من ذلك . ان الصهيونية تقول بخشونة انه بفض النظر عن عدد غير اليهود الذين عاشوا في فلسطين كأغلبية مطلقة ساحقة لسنوات لا حصر لها ، فان اليهود فقط كجنس ، وليس كأعضاء في مجموعة دينية ، لهم الحق في الحقوق غير العادية والعادية في فلسطين . وكل غير اليهود — على أسس عنصرية — تنكر عليهم هذه الحقوق . ان هذه هي العنصرية . وهذا هو السبب في انتهاج اسرائيل لسياسات عنصرية وسياسية واقتصادية واجتماعية متماثلة مع تلك المنتهجة في روديسيا وجنوب افريقيا والمبنية على الفصل العنصري ضد الافريقيين .

وعلى أساس هذه الخلفية ، وعلى أساس هذه العنصرية التامة والشاملة التي تتضمنها —————
الايديولوجية الصهيونية ، وعلى أساس المظالم التي وقعت على شعبنا منذ بداية الصهيونية ،
وعلى أساس استبعاد الصهيونية بطغيانها لليهود ، فاننا سنواصل تقديم برنامجنا لاقامة فلسطين
ديمقراطية علمانية حيث يمكن للعرب واليهود أن يعيشوا في سلام دون تعصب عنصري أو ديني .

السيد حميدان (الامارات العربية المتحدة) : سيدى الرئيس ، كان حدثا كبيرا
ما قامت به الأمم المتحدة في دورتها الماضية من ادراج قضية فلسطين كبند مستقل في جدول أعمالها ،
ثم مناقشته واتخاذ القرارين التاريخيين بشأنه مفادهما الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة
في وطنه ، وفي حقه في العودة الى أرضه وممتلكاته ، وفي ممارسته لحق تقرير المصير ، أسوة بباقي
شعوب العالم ، ثم اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية حق الاشتراك في دورات الجمعية العامة
ولجانها والمؤتمرات المنبثقة عنها بصفة مراقب .

وسبق ذلك الحدث اهمال من المنظمة الدولية في انكار تلك الحقوق بل والتكرار لذاتية ذلك
الشعب ووجوده — ولم يكن لديها الا مجموعة من الناس — أعطت أرضه للفرهاء ثم حكمت عليه بالنفي
من أرضه ، ثم أخذت تعالج مشكلته سنة بعد أخرى ، على أنه مجموعة من اللاجئين في حاجة
للاغاثة والاغاثة من فتات ما تجود به بعض الدول المنظمة وغيرها .

ورفض الشعب الفلسطيني منذ البداية ذلك القدر الذي فرض عليه من الغير ، وصمم على أن يكون قدره ومصيره ما تفرضه تضحيات ابنائه ودماء شهدائه . وكانت مسيرته في تكوين ذلك القدر وتحقيق ذلك المصير طريقا طويلا وشاقا حافت به الصعاب ، وتمالأت على عرقته جهود الصهيونية والاستعمار بما لديهما من قوى بشرية ومادية وأسلحة تدميرية . واستطاع ذلك الشعب رغم ذلك كله ، في نضاله وجهاده ، وفي تضحياته ودماه ، وفي تصميمه وعزمته ، أن يثبت وجوده لمن اراد أن لا يعي ذلك الوجود ، وأن يؤكد بأن حقوقه لا يمكن هدرها لمن اراد لتلك الحقوق بأن تهمل وتمتهن .

ولم يكن بدا للمنظمة الدولية خلال دورتها الفاتنة تجاه ارادة الشعب الفلسطيني الذي فرضها نضاله وتضحياته الا الاعتراف بتلك الحقوق . ولم يكن ممكنا للمنظمة الدولية أيضا الا ادراج ذلك البند واتخاذ دينك القرارات بعد أن تغيرت المعادلة التي سادتها في الماضي وهي غلبة قوى الشر والاستعمار عليها الى معادلة غلبة قوى التحرر والخير عليها بعد انتماء دول العالم الثالث اليها وتفتح بعض الدول الأخرى على حقائق الوجود الفلسطيني وعدالة قضيته .

وكان في ادراج البند واتخاذ القرارين تحقيقا للمثل التي قامت عليها الامم المتحدة وعودة الى تطبيق المبادئ والاهداف التي نص عليها الميثاق ، وتكفيرا عن الخطايا المرتكبة منها تجاه الشعب الفلسطيني ثم رد اعتبار له . وكان في ذلك ايضا حفاظ من المنظمة الدولية نفسها على مبرر وجودها وفعاليتها في تحقيق تطلعات واماني شعوب العالم في ايجاد نظام دولي عادل يقوم على اساس العدل والمساواة بين شعوب العالم اجمع .

سيدى الرئيس ، لقد ادت مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية وتأييد دول العالم الثالث والدول المتحررة في المنظمة الدولية الى تغيير سلوك الامم المتحدة الماضي في معالجة قضية الشعب الفلسطيني من قضية لاجئين ، الى قضية شعب له حقوقه الثابتة في ارضه ووطنه . ونتساءل اليوم ، كما تساءل قبل يومين رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد مرور عام كامل على القرار التاريخي الذى عكس ذلك السلوك الجديد العادل ، وهو قرار الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، وممارسة حقه في تقرير المصير ، هل تحققت الارادة الدولية في العودة ؟ وهل طبق قرار الجمعية العامة في ايجاد الظروف الملائمة ، لقيام الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير مصيره ؟ ولما كان الجواب الواضح بالنفي ، فمن المسؤول عن هذا ؟ وماذا يترتب على هذا من اجراءات لتطبيق ماقررت المنظمة الدولية ؟

سيدى الرئيس : نعلم جميعا بأن اسرائيل ، هي المسؤولة عن منع الفلسطينيين من العودة الى وطنهم وممتلكاتهم ، كما انها المسؤولة عن عدم اتاحة المجال للشعب الفلسطيني ، في ممارسة حقه في تقرير المصير . وازاء هذا التحدى الصارخ من اسرائيل ، لا يجوز ولا يعقل للجمعية العامة ، أن تقف مكتوفة الايدي ، لا تفعل شيئا ، ولا تقوم باجراء من قبلها ، لتحقيق ارادتها ، ولتطبيق ما سبق لها وان قررت . ولعل الجمعية العامة ان تسترشد في هذا الصدد ، بما اقراه السادة وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، في اجتماعهم الذى عقدوه مؤخرا في ليما ومفاده امكانية النظر في تعليق عضوية اسرائيل ، وفي تطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق عليها . واذ لم تقم الجمعية العامة في هذه الدورة ، بتبني وتطبيق قرارات مؤتمر ليما ، فاننا نرى من جانبنا وجوب قيامها بعمل ايجابي ، لاجل تنفيذ قرارها السابق رقم ٣٦٣٢ (د - ٢٩) . اننا نعتقد بوجوب تشكيل لجنة منبثقة عن الجمعية العامة ، مخولة بكافة الصلاحيات الواردة في الميثاق ، لاجل

وضع برنامج شامل ، لتحقيق العودة ، ولممارسة حق تقرير المصير ، كما يجب تخويل اللجنة ،
بالاتصال بكافة الدول والمنظمات الدولية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لاستكشاف آرائهم ،
والاستعانة بوجهات نظرهم ، فيما يتعلق بالبرنامج المنشود . ونرى أن تقوم اللجنة بالاتصال
باسرائيل ، لمعرفة مدى تجاوبها مع برنامج العودة وممارسة حق تقرير المصير . كما نرى أن تقوم
اللجنة في حالة رفض اسرائيل التعاون معها ، او في حالة رفضها التجاوب مع برنامج اللجنة ، في
العودة وممارسة حق تقرير المصير ، ان تضع اللجنة توصيات محددة ، منبثقة من المواد المعنية في
الميثاق ، لاجل تطبيق العقوبات عليها بما في ذلك تعليق عضويتها .

كما نرى ، سيدى الرئيس ، ان يقوم ايضا مجلس الامن ، وهو الجهاز الرئيسي المكلف بمعالجة
المسائل التي تهدد الامن والسلام في العالم ، بالنظر في قضية فلسطين . ولست في حاجة لتبيان
مدى خطورة قضية فلسطين على الامن والسلام في منطقتنا ، بل وفي العالم اجمع . ولست في حاجة
للاشهاد ، على ان السبب الرئيسي في الحروب المتوالية ، التي اندلعت في منطقة الشرق الاوسط
منذ عام ١٩٤٧ ، يتعلق بقضية فلسطين ويتشريد شعبها ، ورفض عودته الى ارضه ووطنه ،
ومنعه من ممارسة حق تقرير مصيره . ولهذا نرى وجوب قيام مجلس الامن حين انعقاده ، بأن يعطي
ناحيته العودة وتقرير المصير اهمية خاصة في مداولاته .

سيدى الرئيس ، لاندفع سرا اذا قلنا بأن تشكيل اللجنة ، وقيام مجلس الامن بنظر قضية
الفلسطينيين ، هما العنصران الرئيسيان في مشروع قرار تقوم دول عدم الانحياز بدراسته في المرحلة
الحالية . ان وفد بلادى يؤيد ذلك المشروع ، كما اننا نتطلع الى تأييد شامل وجامع ، من قبل
الجمعية العامة له عند عرضه عليها . سيدى الرئيس ، نود في هذه المرحلة ، ترداد ما ذكره معالي
وزير د ولتنا للشؤون الخارجية في المناقشة العامة ، حول تزويد اسرائيل بالاسلحة ذات التدمير
الهائل حيث قال واقتبس :

" ان الانباء المتوافرة التي تنقلها وكالات الانباء في هذه الايام ، عن قرب امتلاك
اسرائيل لاسلحة شديدة التعقيد وذات قدرة مخيفة على التدمير والفتك ، لتضيفها الى
الى مخزوناتهما من ادوات الدمار ، لتثير لدينا المخاوف والقلق ، وتندرجوا من عدم
الاطمئنان ، في سائر ارجاء العالم العربي ، ولا يمكن الا ان يقود هذا التسليح المكثف ،
الى تهديد الامن والسلام في العالم " .

ان شعب الامارات العربية المتحدة وحكومته ، بمساندة شعوب وحكومات الدول العربية ،
بل وبمساندة شعوب وحكومات الدول المحبة للسلام ، تولي هذا الامر عناية كبيرة جدا . وانها ترى
بأن ذلك التزويد هو عامل رئيسي في عجرفة اسرائيل ورفضها الانصياع لقرارات الامم المتحدة .

سيدى الرئيس ، لقد عرض مندوبا منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات في الدورة الماضية والسيد فاروق قدومي في الدورة الحالية حلا يقضي باقامة دولة علمانية في فلسطين يتساوى في مواظنتها اليهود والمسلمون والمسيحيون . وسمعنا في هذه الدورة وسابقتها رفضا من مندوبي اسرائيل لهذا الحل ، بل وانكارا لوجود الشعب الفلسطيني . ونرى في مقارنة الموقفين تسامحا وانسانية في الموقف الأول ان يقبل أصحابه وهم الاصليون في فلسطين ، الاشتراك في المواطنة في أرض فلسطين مع الغرباء والدخلاء الوافدين من خارج فلسطين في اطار من المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات ، بينما يرفض اصحاب الموقف الثاني ، وهم الدخلاء والغرباء على فلسطين ، المشاركة مع المواطنين الاصليين في أى اطار ، بل ورفض مجرد الاعتراف بوجودهم . أليس في هذا بعض الحجب ؟ أليس في هذا دلالة عن المسؤول في استثمار مشكلة فلسطين ؟ أليس في هذا الاشهاد على عنصرية الصهيونية التي هي الاساس الحقائدي لاسرائيل وسند وجودها ؟ أليس في هذا قرينة كافية لاقناع الذين يرفضون ان يروا النور بشأن مشروع القرار الخاص بوصف الصهيونية كحركة عنصرية ؟

سيدى الرئيس ، اننا نؤمن بأن الشعب الفلسطيني ، مثالا في منظمة التحرير الفلسطينية هو الطرف الاساسي في أية تسوية لمشكلته وما يسي بمشكلة الشرق الاوسط . لذلك فاننا نعتقد بوجوب مشاركة المنظمة في أية مجهودات تبذل لحل هاتين المشكلتين . كما يجب أن يكون الأساس الوحيد لمشاركة منظمة التحرير في هذه المجهودات هو ضمان نيل الشعب الفلسطيني حقوقه القومية غير القابلة للتصرف .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي ، قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأخير بعد ظهر اليوم ، ان اقول لكم ، انه نظرا الى أن الوفود استجابت ، بصورة كبيرة ، الى ندائي صباح اليوم بأن نكون موجزين ، فاننا نستطيع أن نستمر في الجلسة ، وبالتالي لن تكون لدينا جلسة ليلية ، ويمكننا أن ننتهي من يوم عطلة هذا عند الساعة السابعة مساء ، اذا واصلنا الآن الاستماع الى المتكلمين المسجلين في الجلسة الليلية .

السيد مكى (اليمن) : السيد الرئيس ، في مثل هذا الشهر من العام المنصرم اتجهت أنظار العالم اجمع الى الامم المتحدة للاستماع الى الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني الذى عرض على هذه الجمعية السامية ، حقيقة القضية الفلسطينية ، وأوضح المطالب الشرعية للشعب الفلسطيني النبيل ، الذى عبثت الصهيونية العالمية بوطنه وحقوقه الثابتة واستهانت بكرامته حيث استولت عنوة وفصبا على ممتلكاته وطردته من بلده وزجت بمناخليه في السجون وأذاقتهم اندحار التعذيب . مستهترة بقرارات الامم المتحدة العادلة ، ومتحدية ميثاقها ، واعلان حقوق الانسان ، وسائر قرارات المجتمع الدولي العادلة .

ولأول مرة في تاريخ معالجة هذه القضية في نطاق الأمم المتحدة تستجيب منظمتنا الى طلب الدول الممتسكة بأهداف الأمم المتحدة ، ومبادئ حقوق الانسان ، وذلك باصدار قرارها التاريخي رقم ٣٢٣٦ (د-٢٩) الذى تمت الموافقة عليه بأكثرية ساحقة تشبه الاجماع في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي . وبتقدير بالذكر أن القرار أكد بجلاء ووضوح ، حق (الشعب الفلسطيني) في تقرير مصيره دون تدخل خارجي . وحق (الشعب الفلسطيني) في الاستقلال والسيادة الوطنيين " كما أكدت الجمعية العامة في هذا القرار التاريخي ملجاء في الفقرة الحامطة الثانية من هذا القرار والتي تنص على " حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى بيوتهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها وحرموها من جذورها وتطالب باعادتهم " .

ولم يكتف هذا القرار التاريخي باقرار حق الشعب الفلسطيني المختصب ، بل ذهب الى أبعد من ذلك ، حيث طالب جميع الدول والمنظمات الدولية ، بتأييد نضال هذا الشعب في سبيل استعادة حقوقه غير المشروطة وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وبما أن المجتمع الدولي الممثل بمنظمتنا هذه افترض إمكان حصول معارضة واستهتار من قبل اسرائيل المختصبة ، ومن يساندها في استهتارها ، وفي تجادلها ، بل وفي تحديها لقرارات الأمم المتحدة ، فقد ضمنت الجمعية العامة هذا القرار طلبا ادج في المادة الثامنة من الفقرة الحامطة وينص هذا الطلب على مايلي :

" ونطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار . "

وهاهي سنة كاملة تمر على صدور القرار المشار اليه وعلى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت ضمن نطاق الامم المتحدة وفقا للقرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) وكذلك في جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت أيضا خارج نطاق الامم المتحدة . والسؤال الآن هو التالي : ماهي النتيجة التي وصل اليها الشعب الفلسطيني ، في نضاله المشروع ، لاستعادة حقوقه المهدورة والمغتصبة من قبل اسرائيل وما هو مدى مناصرة الدول الاعضاء لنضال هذا الشعب ؟ وهل انشأت اسرائيل لرغبة المجتمع الدولي بأغلبيته الساحقة ، وغلبت ولو خطوة واحدة ، في اتجاه احترام حقوق الشعب الفلسطيني التي اعترف بها وأقرها مجتمعنا الدولي بوضوح وجلاء ؟ لقد جاء الجواب على هذا التساؤل ، على لسان سيادة الأخ رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي أعطانا هذا الجواب من على هذه المنصة ، صورة واضحة عن استهتار اسرائيل بهذا القرار ، ومعارضة تنفيذه ، بل اللجوء الى التآمر عليه لتفريغه من قيمته العامة ، مع محاربه جميع الوسائل غير المشروعة مستتدة في ذلك الى دعم بعض الدول التي زودتها بمزيد من الأسلحة الفتاكة التي تعد من أخطر وسائل التدمير وأكثرها ضررا بالمجتمع الانساني .

السيد الرئيس ، هنا وجب الاطلاع على التقرير الذي تكرم الامين العام المحترم بوضعه تنفيذ لقرار الامم المتحدة المذكور ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة رقم A.10265 المؤرخ ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ . ويلاحظ وفدى بأن سيادة الامين العام ، لم يتمكن من أن يخصص لشرح كيفية تنفيذه للمهمة العظيمة ، التي أوكلتها الجمعية العامة اليه بموجب المادة ٨ من الفقرة العاشرة للقرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) سوى سطر ونصف وهذا نص ما جاء بتقرير سيادته المختصر :

” وبناء على طلب الجمعية العامة أقام الامين العام اتصالات مع منظمة التحرير

الفلسطينية وما برحت الامانة العامة تتصل بممثلي المنظمة كلما اقتضت المناسبات ذلك ” .

(A/10265/Para.2)

السيد الرئيس ، ان وفدى يعلم حق العلم ، مدى الصعوبة التي واجهها سيادة الامين العام في تنفيذ القرار المذكور الذي : ” أكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، دون تدخل خارجي ” وذلك أن وفدى ، وسائر الوفود ، نعلم جميعا مدى تجاهل اسرائيل والجهات التي تساندها ، لقرارات الامم المتحدة ، ومدى تحدي اسرائيل للحقوق والعدالة ولميثاق الامم المتحدة ، بفضل تلك المساندة من بعض الدول التي لا تتورع عن المجاهرة بتأييدها للدولة المغتصبة العنصرية

ضد ارادة المجتمع الدولي .

ولذا وجب على الجمعية العامة أن تبحث عن طريقة عملية من شأنها تنفيذ القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ضمن نطاق الامم المتحدة ، وبالوسائل التي يمكننا ميثاقها ، من اللجوء اليها ، ولحمل من يتجاهل قراراتها ، على الرضوخ الى مشيئة المجتمع الدولي ، المستندة الى العدالة والقانون ، حرصا على صون السلام في جميع أنحاء العالم .

وبالاختصار - سيادة الرئيس - فان موضوع القضية الفلسطينية الذي نعالجه هذا العام مجددا في اطاره الطبيعي ، وفي الجمعية العامة ، هو موضوع حدده قرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ من تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي ، والذي أقر للشعب الفلسطيني حقه غير المشروط في تقرير مصيره ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وحقه غير القابل للتصرف في الصودة الى وطنه . لهذا يتوجب وجوبا على هذه الجمعية العامة أن تعمل على تنفيذ قرارها دون تهاون أو تأخير وذلك باتخاذ التدابير العملية ، التي من شأنها ايصال هذه الحقوق الى أصحابها ، بالطرق الشرعية التي نص عليها الميثاق ، والقرارات العادلة للامم المتحدة .

وهكذا ، فان وفدي يهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه بتنفيذ القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) بجميع الطرق الممكنة أو التي ستقرها جمعيتنا العامة هذا العام ، وأن يعمل للتغلب على المصاعب التي تعترض التنفيذ من قبل المتعنتين والمتفطرسين ، الذين لا يحترمون قرارات الامم المتحدة ، الا اذا كانت تلك القرارات متفقة مع أغراضهم وأما القرارات العادلة ، النابعة عن احترام الميثاق والمؤكدة من الاغلبية الساحقة لاعضاء الامم المتحدة ، فهم يعتبرونها تعسفية عندما تكون متفقة مع الميثاق ، وحقوق الانسان ، ولكنها مخالفة لمصالحهم وأغراضهم .

كما يعلن وفدى ، شأنه في ذلك شأن جميع الدول الاعضاء ، على ما يعتقد بأن أية مساع ، أو جهود ، أو تدابير ، تتخذ أو تبذل ، ضمن نطاق الامم المتحدة وخارجها ، لايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ، وجب وجوبا ، أن تتم بالتعاون على قدم المساواة الكاملة ، مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، الذى يشارك في اعمالنا رسميا كمراقب ، وفقا لنص القرار رقم ٣٢٣٧ . كما يجب ان تتركز جميع المساعي ، والجهود ، والتدابير ، على تنفيذ مضمون القرار رقم ٣٢٣٦ ، الذى اعطى القضية الفلسطينية معناها الحقيقي ، وحدد ابعادها ، ذلك أن هذه القضية ، تشكل ولا شك ، لب وجوهر مشكلة الشرق الاوسط ولا يجوز ان تتخذ أية تدابير ، ولا تعتمد أية حلول نهائية ، لهذه المشكلة الخطيرة ، الا اذا تمت بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني وحصلت على موافقتها التامة ، وان لم يحصل ذلك ، فان مشكلة الشرق الاوسط ، سنظل خطرا جاسما على المنطقة ومهددا بالانفجار الاقليمي ، وربما العالمي .

اننا نناشد الرأى العام العالمي ، وجميع الدول الاعضاء لمناصرة قضية الشعب الفلسطيني ، التي اقترتها الامم المتحدة ، والمجتمع الدولي في جميع المناسبات ، كما نناشده ، مناهضة كل من يتهاون بحقوق الشعوب ، في تقرير مصيرها ، مع معارضة ومحاربة كل من يؤيد مبدأ السيطرة ، المبنية على القوة العسكرية ، والمستندة الى التفرقة العنصرية ، او التفرقة المذهبية ، ومنها الحركة الصهيونية ، وهي التي اذانتها أخيرا اللجنة الاجتماعية والانسانية باغلبية ساحقة . هذه الحركة العنصرية التوسعية ، التي لولا سيطرتها على مفاهيم الحكم القائم على ارض فلسطين المحتلة ، لما كانت هناك قضية فلسطين ، ولا كانت هناك مشكلة اسمها الشرق الاوسط .

هذا وقد استمعت هذه الجمعية العامة منذ لحظات ، الى البيان القيم الذى القاه سيادة مثل منظمة التحرير الفلسطينية ، هذا البيان الذى استمعتم اليه ، ووزع عليكم ، يفند بوضوح وجلاء كيفية تنفيذ المبدأ العنصرى المطبق بشكل لا انساني على ارض فلسطين المقتضية ، باسم العنصرية والمذهبية من قبل النظام الصهيوني المتجانس ، كما ذكرنا ، واكدته الامم المتحدة ، مع الفصل العنصرى المطبق في جنوب افريقيا .

وان وفد بلادى يؤكد مجددا ، بأنه يفرق بين اليهودية ، وهي الديانة السماوية التي نحترمها ونجلها ، وبين الصهيونية العنصرية ، المبنية على التفرقة والتوسع والسيطرة . وكنا نأمل من بعض الدول ، أن تستعمل وزنها الضخم ، بعد صدور القرار ٣٦ ٣٢ الذى اتخذه المجتمع الدولي ، للضغط على اسرائيل المتمردة على الميثاق ، وعلى اعلان حقوق الانسان ، لتمثل لارادة هذا المجتمع ، عوضا عن مساندتها لاسرائيل بشتى انواع الاسلحة المدمرة ، وبالمساندة السياسية التي تعمل على اضعاف الامم المتحدة ، وحكم القانون الدولي ، الامر الذى يعود بالعالم الى شريعة الغاب ، بدلا من احترام اعلان حقوق الانسان ، وحق الشعوب في تقرير المصير .

السيد بابولياس (اليونان) (الكلمة بالانجليزية) : للعام الثاني على التوالي، يطلب من الجمعية العامة ، ان تبحث تحت بند منفصل ، قضية فلسطين المتفجرة ، كما ظهر ذلك بوضوح من السجل الحزين للحروب الثلاث ، والانشطة العسكرية الاخرى ، التي اسفرت عن ضحايا عديدين ، بالاضافة الى الكراهية العميقة ، التي تفرق بين الشعوب ، في وقت نحتاج فيه الى التعاون ، والتفاهم ، من أجل استعادة السلم ، والتقدم في منطقة الشرق الاوسط .

ولا حاجة بي ، لان اعدد الاسباب التي من اجلها تشعر اليونان ، باهتمام كبير ، فـ في ايجاد حل دائم وسلمي ، قائم على العدالة في هذه المنطقة الحساسة ، وبصرف النظر عن الطريقة التي ينظر بها كل منا الى جوهر المشكلة ، وطرق الوصول الى حل لها ، فاني اعتقد ، أنه من الحيوى ، ان نعترف ، بأن قدرا كبيرا من النية الحسنة ، والحنكة السياسية ، نحتاج اليهما ، لكي نعالج قضية فلسطين ، بطريقة فعالة ، فنحن نستطيع ان نتناقش لعدة شهور وبلا ابطاء ، دون الوصول الى حل ، أو نتيجة بناءة ، ما لم نقرر مواجهة القضية الحقيقية ، وهي مشكلة الشعب الفلسطيني ، التي اقول أنه لا يوجد اى شك حولها . ولذلك ، فان أى فشل في ادراك هذه الحقيقة ، وهي جوهر الازمة ، سيكون من جانب التشدد بالكلام فقط ، فيما يتعلق بالسلم العالمي ، ان لن يحقق ذلك خلاصا لكل اولئك الذين يعانون من استمرار هذا الوضع الشان . وفي هذا الاطار ، فان وفد بلادى ، قد ايد ادراج بند منفصل على جدول الاعمال ، حول قضية فلسطين . ونحن نشارك الامل ، في أن تسود الجمعية ، الروح التي تمكنها من الوصول الى التسوية المرجوة .

وفيما يتعلق بجوهر المشكلة ، فانه لا حاجة بي لكي أكرر أن وفد بلادي ينظر الى مأساة فلسطين بما في ذلك اقتلاع مئات الآلاف من الناس من ديارهم ، بما يترتب على ذلك من تغييرات سكانية ، وضربت بذلك المثل لما حدث أخيراً في الحالة المأساوية في قبرص . لذلك فنحن ننظر الى مأساة فلسطين بأكبر قدر من التعاطف والتضامن ، ليس فقط من الناحية الانسانية التي يشعر اليونانيون ، بحساسية خاصة بالنسبة لها ، وليس بسبب روابط الصداقة التي تربط اليونان بالأمة العربية العظيمة ، وجزء منها الشعب الفلسطيني ، ولكن لاننا وقفنا منذ البداية ، ومازلنا نقف الى جانب الحقوق الأساسية لميثاق الامم المتحدة ، واليونان تؤيد الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . وفي الوقت نفسه تؤمن بأن جميع من في المنطقة له الحق في أن يعيش داخل حدود آمنة معترف بها ، كذلك ندافع عن المبدأ الذي يقول ان الاستيلاء على الاراضي بالقوة العسكرية غير مقبول في العلاقات الدولية ويجب أن يدان . لذلك نطالب بضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة .

هذه هي الخطوط الاساسية التي يجب أن تحل على أساسها مشكلة الشرق الأوسط . ولكن ما نطلبه أكثر من ذلك ، أن الجمعية العامة في هذه المرحلة ، حتى تمهد الطريق امام ايجاد حل ، عليها أن تزود الأطراف المعنية بالتوجيهات اللازمة . وقد تم ذلك فيما يتعلق بدعوة الفلسطينيين من جانب الجمعية العامة للمشاركة في مداولات قضيتهم ، ومع ذلك فيجب أن نعطي للممثلين الفلسطينيين اماكن القيام بالمهمة التي أوكلت اليهم ، وهذا بالضبط هو ما سنقرره . وعن طريق الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن يمثل على قدم المساواة في المحادثات التي ستجرى مع الأطراف الأخرى المعنية ، نكون بذلك منطقيين مع أنفسنا . يجب أن يعطى الفلسطينيون امكانية الدفاع عن قضيتهم العادلة ، دون حرمان الآخرين من نفس الفرصة .

ان امام الجمعية العامة مشروع قرار مقدم من وفد مصر هو (A/L.768) . ومشروع القرار صيغ في اطار مبادرة من جانب فخامة رئيس جمهورية مصر ، الرئيس أنور السادات ، حينما ألقى خطابه في الجمعية العامة . اننا نعتقد ان منظماتنا ينبغي أن تشجع وتساعد على بلورة هذه المبادرة ، وان وفد بلادي سوف يؤيد مشروع القرار المصري ، ليس كأسلوب للاعراب عن الصداقة المعروفة جيداً بين مصر

واليونان ، ولكن لأننا نرى في هذا المشروع ارادة حقيقية للاسهام بفاعلية في تسوية المشكلــــــــــــة الفلسطينية ، ومشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة .

ويحدونا الأمل العظيم ان الاطراف المعنية سوف تظهر قدرا كبيرا من المسؤولية، آخذة في الاعتبار المصالح الحيوية والأخطار العظيمة في حالة الفشل . ان المجتمع الدولي لديه خبرة كافية لكي يعلم أنه قد حان الوقت لوضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني ، ولايجاد حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط برمتها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي أود أن أذكر السادة الاعضاء ان الجمعية العامة قررت صباح اليوم أن يكون آخر موعد لتقديم مشروعات القرارات الخاصة بالبند ٢٧ من جدول الأعمال ، الساعة الثانية عشرة من ظهر الغد . ولقد أخبرني السيد مندوب الجزائر ان مجموعة دول عدم الانحياز سوف تجتمع في الساعة الخامسة بعد ظهر الغد ، في حجرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لاعداد مشروع قرار في هذا الصدد ، وانني نظرا للرغبة التي أعربت عنها هذه المجموعة ، فاني اقترح على الجمعية العامة - اذا كنتم توافقون - أن نرجي آخر موعد لتقديم مشروعات القرارات حتى بداية جلسة صباح يوم الجمعة ، ويحدونا الأمل مع ذلك أن نختم هذه المناقشات ، صباح يوم الجمعة ، أو بعد الظهر ، أوفي المساء . واذا اقتضى الأمر ، مد الجلسات الى ما بعد هذا الاسبوع ، فان ذلك سوف يضطرنا الى ارجاء نقاط أخرى الى أسبوع لاحق ، وعلى أية حال ، فانه يحدونا الأمل ، في أن ننتهي من المناقشات حول قضية فلسطين خلال هذا الاسبوع .

السيد بن اسماعيل (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : آسف للتحدث ، ولكن أود أن أستفسر هل قلم الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة هو آخر موعد لتقديم مشروعات القرارات ؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد قلت الساعة الثانية عشرة من ظهر الخميس ، وقلتم أنتم أن مجموعتكم تستطيع أن تمد مشروع قرار بعد ظهر غد في الساعة الخامسة بعد الظهر ، ولقد استجبت لطلبكم على أساس أن هذا النص سوف يوزع صباح الجمعة ، وعلى أساس ان يوم الجمعة سيكون آخر يوم للحوار حول قضية فلسطين .

السيد بن اسماعيل (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : انني لا أستطيع أن أضمن أن يتم ذلك في الساعة العاشرة والنصف من صباح الجمعة ، ولكن أقول في نهاية جلسة الصباح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : على أية حال يمكنكم أن تبدلوا جهدا في هذا الصدد حتى يمكن أن يقدم هذا المشروع في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة .

السيد بن اسماعيل (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : حسنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اذن تقرر ذلك .

السيد الحسن (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى يستجيب الوفد الموريتاني ، لمطلب أدبي وسياسي ، ويرى أن من واجبه أن يشارك في هذا الحوار ، الذي يعد على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين . وإذا كانت مشاركتنا تأتي بعد أن تناول عدد كبير من الوفود غالبية جوانب المشكلة الفلسطينية ، إلا أن هذا الاشتراك يجد مبرره في أهمية مضمون وهدف القضية الفلسطينية .

لقد قلت أن القضية الفلسطينية مهمة للسلام والأمن الدوليين ، وذلك لأن هذه القضية ذاتها ، هي التي تعد الأساس والأصل في الأزمة التي يتعرض لها الشرق الأوسط ، منذ أكثر من ربع قرن من الزمان . إن هذه الحقيقة الساطعة اليوم أكثر من أي وقت مضى ، كان لابد منذ وقت طويل أن تطرح للبحث . ولكن إذا كان المجتمع الدولي اليوم ، قد أدرك بوضوح الواقع الفلسطيني ، وكان مقتنعا بالتالي بأن أي حل لأزمة الشرق الأوسط الأليمة ، لا يمكن أن يكون نهائيا ، إذا وضعت مشكلة فلسطين جانبا ، فإن ذلك مرجعه إلى أن الشعب الفلسطيني قد قام بثورته ، وهو لا يريد إلا أن يعيش في ظل الحرية ، أو على الأقل أن يموت بكرامة .

هل يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ، حين ندرك مدى الظلم الفادح الذي وقع على الفلسطينيين ؟ إن مجرد نظرة إلى الوراء ، ومجرد مقارنة بسيطة ، تمكننا من إدراك مدى السند القوي الذي يعتمد عليه الشعب الفلسطيني ، ومدى ادراكنا لهذا الاصرار اللانهائي .

إن الشعب الفلسطيني كان يعيش في سلام وأمن على هذه الأراضي ، وكانت هذه الأرض رمزا للسلامة والتسامح والاخاء . ولم يكن هناك أي شيء يمكن أن ينبئ بقيام عقبات على طريق هذا

التعايش في ظل الوثام والسلام ، الى أن جاءت حركة دولة عنصرية ، ألا وهي الصهيونية ، من أرض خارج فلسطين ، وانتشرت هذه الحركة بالتدريج وحاولت أن تفرض سلطاتها بمستندات ملكية زائفة . وأتت بحفنة من الأوروبيين الى هذه المنطقة يسعون الى ضحايا جدد .

ان نهاية هذه العملية في سنة ١٩٤٨ ، أدى الى انشاء دولة اسرائيل التي نهبت الأراضي العربية ، وطردت السكان الوطنيين من أراضيهم ، وشكلت بذلك أزمة مازالت أثارها ممتدة حتى اليوم . وعلى هذا فان الشعب الفلسطيني ، الذي اختلطت حياته وأرضه مع القرون والجغرافيا ، قد طرد من وطنه ، واستشهد في كرامته ، وأصبح يعيش حياة التيه ، وعلى المساعدة الانسانية .

كذلك فان الاراضي الفلسطينية ذاتها قد لحقها التشويه ، عن طريق سياسة التغييرات العنيفة ، وعن طريق اللجوء الى سياسة العدوان المستمرة ، التي تلاهقت مراحلها ، وقامت على احتلال الاراضي بالقوة . ان قرى بأكملها دمرت ، وأصبحت الأماكن المقدسة لجميع الديانات هدفا للانتهاكات . ان هذا الموقف لم يقتصر على فلسطين فحسب ، ولكنه امتد الى البلدان العربية المتاخمة التي احتلت أراضيها بالقوة ، وما تزال محتلة حتى اليوم .

ومن ثم فاننا نرى ، ان القضية الفلسطينية ، هي العنصر الاساسي في المشكلة ، التي تشغل بال العالم ، وبال المنظمة الدولية ، منذ عام ١٩٤٨ ، وانا لم يكن أى حل قد تم حتى الآن ، لهذه المشكلة ، فان مرجع ذلك هو أن العنصر الاساسي فيها ، وأقصد به القضية الفلسطينية ، لم يولى الاهمية اللازمة . ولكن من الواضح لكل من يرغب في مواجهة الحقيقة ، ان الظلم الذي ارتكب في حق الشعب الفلسطيني لم ولن يمكن أن ينسى ، وانه لا بد من بذل كافة الجهود من أجل احقاق حقوق الفلسطينيين .

ان ضمير المجتمع الدولي اعترف بهذه الحقيقة ، وبالتالي قاد جمعيتنا هذه الى أن تعترف في قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) بالحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين ، وبحقه في الاستقلال وفي السيادة . ان هذا الادراك ، هو الذي حمل جمعيتنا في قرارها ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الى أن تمنح وضع المراقب في منظمة الأمم المتحدة ، الى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ان هذين القرارين اللذين اتخذا في العام الماضي يشكلان حجة ساطعة ، على أن القضية الفلسطينية ، أصبح تفهمها أفضل ، وان مشكلة الشرق الأوسط أصبحت كذلك ، في طبيعتها وفي انعكاساتها . ومنذ اتخاذه هذين القرارين ، فان الدعم الذي يحظى به الشعب الفلسطيني ، وممثلته الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ، أخذ في الازدياد . ان جميع المؤتمرات الدولية ، الاقتصادية والسياسية التي عقدت منذ الدورة الأخيرة ، أكدت من جديد شرعية نضال الشعب الفلسطيني ، والطابع الثابت لحقوقه الوطنية .

ان هذا النجاح المرموق الذي حصل عليه الشعب الفلسطيني ، ناجم عن عدد من العوامل التي تزداد وضوحا كل يوم .

أولا ، ان الشعب الفلسطيني الذي وضع أمته ، منذ البداية ، في منظمة الأمم المتحدة ،

أدرك في نهاية المطاف ، أن عليه ، في نفس الوقت ، أن يثبت وجوده ، واصراره على تحمل كافة التضحيات التي تقتضيها استعادة حقوقه الوطنية ، والدفاع عن كرامته . وان احدا لا يستطيع بعد الآن ، أن يتجاهل هذا الاصرار ، أو أن يشكك في المشاعر التي تحركه .

كذلك ، فان النظام المتطور في الدعاية ، هو الذي مكن السلطات الصهيونية ، من تضليل الرأي العام العالمي ، لوقت طويل ، عن طريق اللجوء الى تزييف الحقائق ، وتصوير الضحايا على أنهم ممتدون ، وتصوير المعتدين على أنهم ضحايا . ان هذا النظام تطايرت أشلاؤه تحت ضغط الحقيقة التي تزداد وضوحا كل يوم ، وان هذا النظام لم يستطع مقاومة العمل المتضافر من جانب الشعوب العربية ، وكل الشعوب المحبة للسلام ، بعد أن أيقنت أنها تستطيع أن تدمر الحقائق الواهية وأن تحل محلها الحقائق الساطعة .

وأخيرا فانه من الواضح اليوم ، أن أي بلد من البلدان ، لا يمكنها أن تقف مكتوفة الايدي ، أمام مشكلة تعرض السلم في المنطقة ، وفي العالم أجمع ، للخطر . ان أي بلد لا يمكن أن يقف بلا حراك ، أمام الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني ، وأمام مأساة هذا الشعب .

وانا كان الشعب الفلسطيني قد أحرز نجاحات هائلة تعود الى هذه العوامل المختلفة ، الا أن القضية الفلسطينية مازالت مطروحة برمتها . ومن المؤكد أنها مازالت قضية معروفة بصورة أفضل ، حيث أنها تحتل مركزا أساسيا في قضية الشرق الأوسط ، الا أن الشعب الفلسطيني لم يسترد حقوقه الوطنية ، وما يزال ضحية للنفس الظلم ومستبعدا عن المشاركة في ايجاد أي حل لأزمة الشرق الأوسط ، مع أنه العنصر الاساسي فيها .

ان هذا معناه ، أن واجب الجمعية العامة ، نحو هذا الشعب الفلسطيني ، ما يزال أساسيا . ان الجمعية العامة يمكنها أن تفهم السلطات الصهيونية ، وكل الذين يؤيدونها ، انه لا يمكن أن يقوم سلام في الشرق الأوسط دون العدالة ، وأنه لا يمكن أن تكون هناك عدالة دون اقرار حق الشعب الفلسطيني المشروع . وقد يكون ضربا من الوهم محاولة ايجاد حل بأي ثمن لمشكلة الشرق الأوسط ، دون أن نشرك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن ثم الشعب الفلسطيني .

اننا نعلم ، كما قلنا من قبل ، ان الواقع الفلسطيني لم يفرض نفسه دون صعوبة ، وان الصهيونية ومؤيديها سوف يستمرون في اثاره العقبات أمام تكريس الواقع الفلسطيني دوليا ووطنيا .

ان هذه السياسة العمياء ، سوف تبوء بالفشل ان آجلا أو عاجلا . وان هذه السياسة قد تمثلت في الآونة الأخيرة ، في محاولة اثارة المواجهات بين الاشقاء في لبنان . واننا نؤمن بأن التصميم المشترك للشعب اللبناني والشعب الفلسطيني ، سوف يمكنهما من التغلب على الصعوبات وعلى فعل كل ما يستطيعانه لمواجهة المناورات الاسرائيلية .

ان على اسرائيل أن تفهم أن المنصر الفلسطيني هو أحد عناصر القضية الرئيسية . وحتى تفهم اسرائيل وتقبل هذا الأمر ، الذي يبدو واضحا ، فانها لا تستطيع أن تعيش أو أن تبقى الا باللجوء الدائم الى القوة . واذا كان حقيقة أن المرء يستطيع أن يفعل أى شيء بقوة السلاح فمن الحقيقة أيضا أنه لا يستطيع في نهاية المطاف أن يشعر بالارتياح في مثل هذا الوضع . وفي الختام ، أود أن أؤكد للشعب الفلسطيني التأييد الثابت لحكومة وشعب موريثانيا ، للنضال المشروع الذي يخوضه هذا الشعب ، من أجل تحقيق حقوقه الوطنية الثابتة ومن أجل نصرته قضيته العادلة ، ونصرة قضية الانسان بصفة عامة .

السيد باولاك (بولندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان الأمم المتحدة ، والجمعية العامة ، في مناقشة قضية فلسطين ، تحققان مسؤوليتهم العظمى ، ازاء شعب فلسطين ، الذى ظل ، لسنوات مطرودا من دياره ، ومن ثم حرم حق ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير . ورغم مرور أكثر من ٢٥ عاما ، قامت فيها الجمعية العامة بتناول المشكلة بأسلوب أو بآخر ، فانه للمرة الثانية ، نجد أنفسنا ، في هذه القاعة وقد أتيت لنا الفرصة لنستمع الى الصوت الحقيقي الصادق ، للممثلين الشرعيين لشعب فلسطين . ففي العام الماضي ، قام السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بعرض مشكلة فلسطين ، بتعقيدها ، أمام الجمعية العامة . وفي هذا العام نجد السيد فاروق قدومي ، باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، يعرض بصورة مقنعة ، وجهات نظر شعب بلاده ، ويطلعنا على تجاربهم الشاقة في النضال التي قاموا بها ، لاستعادة وطنهم وأراضيهم .

لقد استمع وفد بولندا ، الى كلمة السيد قدومي باهتمام بالغ ، وبتفهم . ونحن نعتقد أن لب مشكلة الصراع في الشرق الاوسط يستند على اعمال وتحقيق الاماني العادلة لشعب فلسطين في تقرير المصير ، لاستعادة حقوقه في الاستقلال القومي والسيادة . وهذه ، في حقيقة الامر ، هي القضية الاساسية . ولا يمكن بغيرها ان يكون هناك اى سلم دائم ، او عدل في الشرق الاوسط . في مرات كثيرة رفعت بولندا صوتها مؤيدة نضال شعب فلسطين لحصوله على حقوقه القومية ؛ وقد تم تكرر التعبير عن موقفنا الثابت مؤخرا ، من جانب السيد ستيفان أولزوسكي وزير الخارجية ، اثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية * .

ان وفد بولندا ، يشترك مع غيره من الوفود في التعبير عن ارتياحه لدى مناقشة هذا البند ففي العام الماضي غيرت الامم المتحدة ، في النهاية ، موقفها ازاء قضية فلسطين من الاسلوب الذى كان يطلق عليه " الاسلوب الانساني " الى اسلوب يستند الى اهميتها السياسية ، وهذا الاسلوب الجديد قد وجد تعبيرا له في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذى تم اقراره في ٢٢ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ من قبل الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ولقد صوتت بولندا تأييدا لهذا القرار ، وترى انه خطوة هامة نحو تحقيق الغايات الاساسية لشعب فلسطين . لقد اعترف القرار ، مؤكدا من جديد ، بثلاثة حقوق قومية اساسية لشعب فلسطين . أولا ؛ الحق الثابت في تقرير المصير دون تدخل خارجي ؛ والحق في الاستقلال القومي والسيادة . ثانيا ، الحق غير القابل للتصرف في العودة الى دياره واستعادة ممتلكاته . ثالثا ، الحق في استرداد حقوقه " بكافة الوسائل وفقا لمقاصد واهداف ميثاق الامم المتحدة " .

وينبغي ان ننظر الى القرار ٣٢٣٦ الصادر عن الدورة (٢٩) للجمعية العامة ، باعتباره انجازا تاريخيا للامم المتحدة ، وبالنسبة لشعب فلسطين في آن واحد . وفي حقيقة الامر ، لقد اعطى هذا القرار ابعادا جديدة لقضية فلسطين ، ووضعها في اطار ومضمون سياسي مناسب جديد .

ولنفس هذا السبب قد تم خدمته من خلال اقرار الجمعية العامة قرارا آخر هو القرار

* تولى الرئاسة السيد الغارد (النرويج) نائب الرئيس .

٣٢٣٧ (د - ٢٩) الذي يمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب في الامم المتحدة ، ومن ثم يسمح لمندوبي منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الوحيد لشعب فلسطين - ان يشتركوا في دورات واعمال الجمعية العامة ، وكافة المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت اشرافها ومنذ ذلك الوقت اسهمت منظمة التحرير الفلسطينية اسهاما كبيرا في أنشطة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وانه ليسعدنا ان نسجل ، ان الموقف الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية قد ازداد بدرجة كبيرة . فالعالم قد اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية على اعتبار انها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . وقد تم تأكيد هذا الامر من خلال الاعلان السياسي لبرنامج ليما للمساعدات المتبادلة والتضامن الذي صدر في الثلاثين من آب / اغسطس ١٩٧٥ ، الذي نجد فيه مايلي :

" ان المؤتمر يؤكد ، من جديد ، ارتياحه لاعتراف الجمعية العامة للامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، ويرحب بالقرارات التي تمنح منظمة التحرير الفلسطينية وضع المراقب في منظمة الامم المتحدة ، ويؤكد ، من جديد ، الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في أى حل لمشكلة الشرق الاوسط . وهو يرحب بالسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كعضو كامل العضوية ، في حركة دول عدم الانحياز ، التي تمثل تعبيراً جديداً عن التضامن القوي لدول عدم الانحياز مع النضال البطولي لهذا الشعب ، لنيل حقوقه القومية غير القابلة للتصرف " . (A/10217, para, 59)

ان لبولندا علاقات ودية ومباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ونجد أن رئيس لجنتها التنفيذية قد قام بزيارة لبلادي حيث لقي ترحيبا حارا من جانب شعب بولندا وقادته . ان الاسلوب الذي نتخذه ازاء هذه القضية - وهي فعلا احدى المشاكل الرئيسية في نزاع الشرق الاوسط - انما هو بدافع تحديد مسار العمل في المنطقة باسرها ، وكذلك فهو يحدد معدل الجهود نحو السلم العادل والامن لكل البلدان والشعوب في المنطقة وفقا للقرارات المعروفة الصادرة عن مجلس الامن . ومالم يتم حضور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين فانه لن يكون هناك اى مؤتمر دولي ناجح يتناول مشكلة فلسطين .

ولذلك ، فاننا نعتقد ان اى حل شامل ، كما قضت به قرارات مجلس الامن ، لا يمكن أن يتحقق من خلال مؤتمر السلام في جنيف ، دون الاشتراك الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية . ان اى اساليب تجزئية تتجاهل تعقد مشكلة الشرق الاوسط لن تؤدي الا الى تعقيد الموقف في المنطقة ، ويحرم شعب فلسطين من حقه القومي ، ولسوف يعطى المعتدى الاسرائيلي ثمرة استمرار احتلاله للأراضي العربية .

اننا مازلنا نعتقد ، ان الواقع الدولي المتغير سوف يحمل اسرائيل ومؤيديها على الالتزام الكامل بقرارات الامم المتحدة فيما يتعلق بالشرق الاوسط ، والمشكلة الفلسطينية . ان سياسة العدوان ، وعدم التسامح ، واحتلال الأراضي العربية ، لا يمكن ان تحتل ، وينبغي ان توضع لها نهاية . وهذا هو السبب الذي من اجله ترفع بولندا صوتها مؤيدة للاماني المشروعة لشعب فلسطين ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ادريس (اندونيسيا) (الكلمة بالانجليزية): في ضوء حقيقة أن وجهات نظر

حكومة اندونيسيا ، فيما يتعلق بقضية فلسطين ، قد تم تكرارها مرات عديدة ، في مختلف المحافل في الماضي ، فاني لا أجد حاجة تدفعني لأن أكرر مرة أخرى وجهات النظر هذه باستفاضة . ان تعقد هذه المشكلة ، مع ذلك ، وعدم احراز تقدم لسوء الحظ ، نحو حلها حتى اليوم ، أمر يجعل وفد بلادى يشعر بأنه سوف يكون من المجدى أن نشير مرة أخرى ، الى العناصر الرئيسية لموقفنا الاساسي فيما يتعلق بهذه القضية .

ان اندونيسيا على اقتناع بأن الصراع في الشرق الاوسط ، لا يمكن أن يحل الا بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، ورفع لوائها . ومن بين هذه الحقوق ، حق تقرير المصير الذى ينبغى أن يكفل للفلسطينيين ، ولكافة الشعوب من خلال ميثاق الامم المتحدة ، والذي تؤكد من جديد القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي .

لقد اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي قرارا تاريخيا بتبنيها للقرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) والذي تم بمقتضاه الاعتراف كاملا ، بالحقوق الاساسية ، وغير القابلة للتصرف لشعب فلسطين في تقرير المصير ، والاستقلال القومي ، والسيادة . كما أكد القرار من جديد ، على حق شعب فلسطين في العودة الى ديارهم ، واستعادة ممتلكاته التي طرد منها ، والاهم من ذلك أن القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) أكد حقيقة لا يمكن اغفالها ، ألا وهي أن شعب فلسطين هو طرف أساسي في اقرار أى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وفي ضوء هذا نجد أن اندونيسيا ترى أنه من الضروري أن يحضر شعب فلسطين ، ويشترك في كافة الجهود والمداوات التي تتناول مشكلة الشرق الاوسط بغية اقرار سلم عادل في المنطقة ، وأن يكون على قدم المساواة مع غيره من الاطراف الاخرى المعنية . ولنفس هذا السبب ، فإن اندونيسيا بالاشتراك مع غيرها من الدول قد اشتركت في التقدم بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.768 .

وأود أن أؤكد وجهة نظر اندونيسيا ، التي تتمثل في أنه من الشروط الاساسية للسلم ، ينبغى أن تنسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، التي احتلتها نتيجة لسياساتها العدوانية تجاه جيرانها . ومثل هذا الانسحاب من الاراضي المحتلة سوف يخلق جوا من النية

الحسنة وهي الامر الضروري لتحقيق الامن الحقيقي لكافة دول المنطقة ، وسوف يكون أكثر فاعلية من مجرد السعي للحصول على السلاح للحفاظ على بقاء اسرائيل .

ان وفد بلادى يدرك ، وهو على يقين ، أن الطريق الى السلم ، طريق صعب ، غير أننا يحدد لنا الامل ، في أن اعمال هذه التدابير سوف يقضي على العقبات ، التي ماتزال تعترض الطريق . واننا على يقين من أن مثل هذه التدابير وحدها ، تمثل الاساليب التي يمكن من خلالها اقرار السلم الحقيقي في الشرق الاوسط .

السيد گامانا (زامبيا) (الكلمة بالانجليزية) : لثلاثة عقود على وجه التقريب ، وتتناول الامم المتحدة مشكلة فلسطين ، وأصدرت فيها العديد من القرارات ، تحت بنود مختلفة على جداول أعمالها . ولكنها جميعا مرت دون أى امثال . وليس هناك حل دائم للمشكلة حتى الآن ، فاسرائيل ظلت طوال تلك الفترة تتحدى الامم المتحدة ، وواصلت معاملة قراراتها بازدراء وعدم اهتمام .

وفي ذلك الوقت نجد أن مشكلة فلسطين أصبحت من أضخم التحديات لسلطة هذه المنظمة الدولية . فالموارد البشرية والمادية ماتزال تهدر بدلا من تحقيق السلم والتطور في الشرق الاوسط . كما نجد أن وقتا طويلا ، وموارد مادية كبيرة ينفقها المجتمع الدولي سعيا منه للتوصل الى حل عادل ومجد لمشكلة فلسطين . ان الفلسطينيين مازالوا مشردين ، لا ديار لهم ، نتيجة لاحتلال ديارهم بالقوة ، ولقد حرروا من حقوقهم الانسانية الاساسية ، وحرروا أيضا من حقوقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية .

وفي السنوات الاخيرة ، فان القضية العادلة لشعب فلسطين ، قد اكتسبت قدرا كبيرا من التأييد على الصعيد الدولي . لقد بدأت كمسكلة انسانية ، ولكننا نجد اليوم أن الحق غير القابل للتصرف لشعب فلسطين في تقرير المصير والاستقلال القومي والسيادة ، حق معترف به من قبل الامم المتحدة . ولقد أكدت هذه الهيئة من جديد ، حق شعب فلسطين في العودة الى دياره التي طرد منها بالقوة . ولقد اعترفنا أيضا بالحق غير القابل للتصرف لشعب فلسطين ، في تقرير المصير والاستقلال القومي والسيادة وان هذا أمر لاغنى عنه لايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط برمتها . فضلا عن ذلك فقد اعترفنا ، وأيدنا النضال العادل لشعب فلسطين ، من أجل تحقيق الاستقلال ،

والسيادة ، وله أن يستعمل في سبيل ذلك كافة الوسائل المتاحة له . ان غالبية أعضاء الامم المتحدة أصبحت اليوم ملتزمة ، بالقضية العادلة لشعب فلسطين .

ان مشكلة فلسطين هي في نظرنا السبب الاساسي للأزمة الطاحنة في الشرق الاوسط . وطالما ظلت دون حل ، فان المشكلة العامة للشرق الاوسط سوف تظل كما هي ، ولن يعود السلام الى المنطقة . ومن ثم فان شعب فلسطين المشرود ينبغي أن يستعيد كيانه وسيادته ، والحل السياسي لمشكلة فلسطين ، أمر حتمي لا مفر منه . بل هو أقوى ضمان لايجاد حل للمشكلات الاخرى المتعلقة بهذه القضية . بما في ذلك المشكلات الانسانية .

ان موقف زامبيا بشأن قضية الشرق الاوسط برمتها ما يزال كما هو . وكما قلت ، فمن وجهة نظرنا فان هناك حاجة ملحة لحل مشكلة فلسطين . فضلا عن ذلك فاننا نعتقد أن اسرائيل ينبغي أن تنسحب على الفور ، من كافة الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة . ومن ناحية أخرى فاننا ندرك ونعترف بحق اسرائيل في أن تستمر في البقاء كدولة ذات سيادة . ونحن في زامبيا عارضنا دائما ، ولسوف نواصل معارضة أى احتلال ، أو أى اغتصاب للاراضي ، أو الاقاليم ، باستخدام القوة . ومن ثم فاننا نعتبر الوجود الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة أمر غير مشروع ، وغير مسموح به . لقد صدر العديد من القرارات ، من الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، تطالب جميعها بالانسحاب العاجل لاسرائيل من كافة الاراضي المحتلة ، واعتراف اسرائيل بالحق غير القابل للتصرف لشعب فلسطين في تقرير المصير والسيادة القومية وسلامة الاراضي . ان اسرائيل بدلا من ذلك ماتزال متمادية في تحدى مطلب المجتمع الدولي ، وما زالت تتماهى في حرمان شعب فلسطين من حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما يتنافى مع روح ونص ميثاق الامم المتحدة .

وبينما نرحب باتفاقية سيناء كخطوة أولى وايجابية نحو سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، فاننا نعتقد أن السلم لا يمكن تحقيقه الا اذا انسحبت اسرائيل وتم فك اشتباك قواتها من كافة الاراضي العربية الاخرى التي تحتلها بصورة غير مشروعة ، وهذا هو السبيل الوحيد الذى يمكنها من خلاله أن تحافظ على سيادتها وسلامة أراضيها في المنطقة . ان استمرار رفضها للانسحاب من كافة الاراضي العربية ، ورفضها الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف لشعب فلسطين في تقرير مصيره ، والسيادة القومية ، لن يؤدى الا الى زيادة خطورة الموقف المتفجر في الشرق الاوسط .

فينبغي على اسرائيل أن تقبل التزامها كدولة عضو ، بمقتضى أحكام الميثاق ، وأن تحترم القرارات المعنية التي صدرت عن الامم المتحدة بشأن الشرق الاوسط .

ان ما اتخذته الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) في العام الماضي بالسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الحقيقي لشعب فلسطين ، أن تشترك بنشاط في مداولاتها ، فيما يتعلق بكافة المشكلات الهامة لفلسطين والشرق الاوسط ، كان قرارا حكيما وكنا ننتظره من فترة طويلة . انه دليل على ادراكنا لخطورة الموقف ، فضلا عن الدور الذى لاغنى عنه لشعب فلسطين ، في السعي من أجل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط برمتها . اننا نعتقد أن أى جهد للسلم ، لايعترف بالجانب السياسي لشعب فلسطين ، فانه مسمى لايد وأن يفشل في التوصل الى سلم دائم في المنطقة ؛ ان السلم الدائم القائم على العدل ينبغي بالضرورة أن يتحقق في الشرق الاوسط بأسرع وقت ممكن .

اننا نعتقد أن الاقرار المبكر للحقوق المشروعة لشعب فلسطين وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وضرورة أساسية وأولية لتحقيق مثل هذا السلام في المنطقة . ان مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يصاد عقد في المستقبل القريب باشتراك كافة الأطراف المعنية لتتاول مشكلة الشرق الأوسط من كافة جوانبها بما في ذلك قضية فلسطين ، بغية التوصل الى تسوية عادلة ودائمة .

وفي هذا الشأن فان وفد بلادي يؤيد تأييدا كاملا القرار الذي تقدم به وفد مصر باسم العديد من الوفود ، ومن بينها وفد بلادي والذي يطالب بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي لشعب فلسطين ، للاشتراك بالكامل في أعمال ومداولات مؤتمر جنيف للسلام ، على قدم المساواة مع المشتركين الآخرين في المؤتمر الذي يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة ، بغية كفالة التوصل الى اقرار الحقوق الثابتة لشعب فلسطين . ويحدو وفد بلادي الأمل في أن يتم اقرار هذا القرار بالاجماع من قبل الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : الآن نكون قد استمعنا الى آخر متحدث في قائمة المتحدثين لهذه الجلسة . هذا وقد طلب السيد ممثل الاتحاد السوفياتي أن يمارس حقه في الرد . وفي هذا الصدد فان السادة الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت في جلستها ٢٣٥٣ أن الكلمات في ممارسة حق الرد محدودة بألا تتجاوز عشرة دقائق فقط .
والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل الاتحاد السوفياتي لممارسة حقه في الرد .

السيد مالك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
لم تكن لدى النية في أن أتحدث اليوم في ممارسة حق في الرد ، لكن السيد ممثل الصين قد هاجمنا في كلمته كثيرا ، لذلك ووفقا لما قاله تولستوى الكاتب السوفياتي الكبير فاني لا يمكنني أن ألتزم الصمت في هذا الموقف . وبالطبع فاني مدعو بالمرارة ان سوف أحد من كلمتي لعشرة دقائق لكنني أحتاج لوقت أكبر من ذلك .

كنت أود أن أتوجه بالنصح للسيد ممثل الصين لابقاظه - انني آسف لانه غير موجود هنا الآن لكن بكل تأكيد فان نائبه سوف ينقل ملاحظاتي اليه . ومن الواضح انه كان نائما عندما قام

(السيد مالك ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السيد رئيس الوفد الفلسطيني السيد قدومي وتحدث ، وربما هذا هو السبب الذي من أجله لم يستمع الى مقاله هذا المتحدث الأخير . لقد قال طيلي :

" لسنا وحدنا في كفاحنا ضد الصهيونية والعنصرية . ان صديقنا الاتحاد السوفياتي اتخذ موقفا تحمل فيه المسؤولية وهو موقف بناء "

انني اكرر هذا ، وأطلب من نائب مثل الصين أن يخبر السيد هوانغ هذا الاقتباس :

" ان صديقنا الاتحاد السوفياتي يتحمل المسؤولية ويتبع سياسة مسؤولة ونهائية ضد العدوان وهو يحترض على العدوان الاسرائيلي . ان الاتحاد السوفياتي طالما ساند حقوق الشعب الفلسطيني وكفاح امتهن الصربية من أجل الحرية والتقدم . " (الجمعية العامة الجلسة ٢٣٩٠ ص (٣)

هذا هو التقييم الحقيقي من قبل رئيس وفد المنظمة التي تخوض كفاحا مقدسا من أجل حرية واستقلال الشعب الفلسطيني . وهو موقف مختلف - كالفارق بين السماء والأرض - عن الاتهامات التي يوجهها الصينيون ضد الاتحاد السوفياتي .

انني سأقتبس من البيان المشترك السوفياتي السوري الذي وقع في تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام :

" ان قادة الاتحاد السوفياتي وسوريا يعلنون عن ارادتهم الصلبة لزيادة تدعيم الصداقة بين دولتيهما وشعبيهما . "

وقد ركزا على أنه لن يسمح لأحد مهما كان بيث الاضطراب في العلاقات بين البلدين ، كذلك لن يسمح بذلك أيضا للذين يوجهون لنا الاتهامات من الصينيين .

وسأستشهد أيضا من الكلمة التي ألقاها السيد / عرفات القائد المرموق للشعب الفلسطيني :

" ان الاتحاد السوفياتي وهو مخلص للشورة الفلسطينية والحقوق الوطنية للفلسطينيين انما يؤيد كفاحنا بصفة عامة ويؤيدنا ضد العدوان الاسرائيلي على شعبنا . وانه سيكون من أجل انسحاب الاسرائيليين من أراضينا . ومن أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية

بممثلي الفلسطينيين فان أمدقائنا السوفيت يؤيدوننا علي كافة
المستويات واننا نقدر ذلك كثيرا .

ذلك هو التقييم الكبير من الجانب العربي ، ولقد استمعتم الى الاتهامات من قبل الوفد
الصيني - وهنا يمكن أن تقام المقارنة بين الموقفين . أيها السادة الصينيون اوقفوا اتهاماتكم
ضد الاتحاد السوفياتي ، لأن الممثلين هنا في الجمعية العامة يبد وأنهم يضحكون ويسخرون منكم .
انكم أشبه ما تكونوا الى الاسطوانة القديمة . انكم تكرررون اتهاماتكم باستمرار ضد الاتحاد
السوفياتي ولا تقترحون أى شيء محدد . ان عجزكم وعدم قدرتكم ورفضكم لتأييد المقترحات التي تتقدم
بها البلاد الاشتراكية فيما يتعلق بموضوع الشرق الأوسط وفلسطين ، ان كل ذلك يجعلكم تحاطون
أن تخطوا كل ذلك بمعاداةكم للسوفيت ومهاجمةكم للاتحاد السوفياتي . ان ذلك شيئا غير
شريف ان لا يمكن أن نعتبر هذا الموقف الا مناورة تهدف الى ابعاد الاهتمام عن جوهر المشكلة
وعن جوهر الموضوع الذي ندرسه الآن .

انكم تذكرونا بصيغتك حول وجود القوتين ، ولا تتحدثون عن القوى التي تساعد اسرائيل .
كما انكم تصوفون كافة اتهاماتكم ضد الاتحاد السوفياتي وهو صديق مخلص للشعوب العربية وللشعب
الفلسطيني . فمن الذي تريدون أن تساعدونه بهذا ومن الذي يستفيد من هذا الموقف . انهم
المعتدى فقط والذين يساعدونه . والواقع انني لن أشعر بأية دهشة ان كانت تل أبيب واسرائيل
والصهاينة يقيمون تمثالا للسيد هوانغ وعلى الاتهامات التي وجهها ضد الاتحاد السوفياتي .
وذلك لأنه ركز على الاتحاد السوفياتي وجهه اتهاماته له .

انكم تدعون انكم من البلاد غير المنحازة ، لكن موقفكم يختلف تماما عن هذا الادعاء . ان
البلاد غير المنحازة تبذل كافة الجهود لمساعدة العرب كي يتحرروا من العدوان الاسرائيلي ،
وان يستعيدوا اراضيهم . انكم لم تؤيدوا مشروع القرار الذي تقدمت به البلاد غير المنحازة لا في
الجمعية العامة ولا في مجلس الأمن .

(السيد مالك ، اتحاد السوفييات
الاشتراكية السوفياتية)

انكم تحصدون أنفسكم في توجيه اللوم ضد السوفييات والتشهير ضد الاتحاد السوفياتي . وان موقفكم لا يتماشى مع موقف البلاد غير المنحازة في جميع المشاكل المتعلقة بعدم استخدام القوة والأسلحة النووية . لقد صوتم مع العنصريين في جنوب افريقيا ، ومع النظام العنصري في البرتغال ، ولم تصوتوا مع البلاد غير المنحازة . وفيما يتعلق بموضوع عقد مؤتمر حول نزع السلاح ، فقد صوتم ضد هذا الموضوع، في حين أن البلاد غير المنحازة قد أيدت اقتراحنا . وفيما يتعلق بموضوع الشرق الأوسط ، فاننا نصوت مع البلاد غير المنحازة سواء في مجلس الأمن ، أو في الجمعية العامة . أما أنتم فقد صوتتم بما يسمى " تحت المائدة " فقد اخترعتم طريقة رابعة للتصويت فليل مجيئكم للأمم المتحدة كانت هناك ثلاث طرق للتصويت ، وهي التأييد ، أو الاعتراض أو الامتناع ، والآن فقد ادخلتم طريقة رابعة ، وهي التصويت " تحت المائدة " . وهذا هو موقفكم ، وهذا هو ادعاؤكم انكم من أصدقاء العرب ووجانبيهم .

انكم تطلقون على قرارات الأمم المتحدة التي صدرت بفضل جهود البلاد غير المنحازة ، انها مجرد قصاصات من الورق . هذا حسن ، فان كانت مجرد قصاصات من الورق ، فلماذا نوافق على مثل هذه القرارات ؟ ولماذا تكافحون أنتم ضد أى مشروع قرار يتقدم به الاتحاد السوفياتي ؟ انكم تحاولون أن تمنعوا الموافقة على مشروعات القرارات التي تعد بناء على اقتراحاتنا ، وتقولون أنها مجرد قصاصات من الورق ، سواء تمت الموافقة عليها أو لم تتم . وفي نفس الوقت ، فانكم تكافحون ضد هذه القرارات . انه نفاق حقيقي عندما تطلقون على قرارات خاصة بالشرق الأوسط انها مجرد قصاصات من الورق . انكم تهينون بهذا الأمم المتحدة ، والجمعية العامة ، واللجنة الأولى ، ومجلس الأمن ، بتسميتكم مشروع قرار حول الشرق الأوسط انه مجرد قصاصات من الورق .

ولكن هذه " القصاصات من الورق " التي هي مشاريع قرارات ، قد أعدتها البلاد غير المنحازة بالاشتراك النشط الايجابي ، وبفضل التصويت الذي تقوم به البلاد الاشتراكية . انكم تهينون البلاد التي تحاول صادقة أن تساعد الشعوب العربية في مكافحة العدوان . هذا هو موقفكم الحقيقي .

وفي احدى البيانات التي ألقيتموها أشعتم التشهير بأن الاتحاد السوفياتي قدم الى مصر " قصاصات " بدلا من الأسلحة ، ولكن بفضل هذه " القصاصات " فان مصر قد حققت نصرا في ١٩٧٣ .

(السيد مالك ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية)

واليوم أعلنتم أننا نستخدم البلاد العربية لكي نجرى التجارب على الأسلحة المتقدمة التي ننتجها .
ما هو المنطق في هذا القول ؟ بماذا نمدحها ان ؟ قصاصات أم أحدث الأسلحة المتقدمة ؟ حسنا ،
حقا ، هذا هو المنطق الصيني .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : ان مندوب الاتحاد قد تجاوز الوقت المحدد لممارسة
حق الرد ، وسوف أعطيه دقيقتين لا تمام حديثه .

السيد مالك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالانجليزية) :
انني مازلت أذكر تحذيركم ، سيدى الرئيس ، ولكنني أحتاج الى خمس دقائق فقط . أليس كذلك ؟
الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : ثلاث دقائق كحل وسط .

السيد مالك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالانجليزية) :
خمس دقائق . (ثم واصل الحديث بالروسية) ان موقف الصين فيما يتعلق بالأحداث في الشرق الأوسط
يكشف استراتيجية وتكتيكات السياسة الخارجية للصين ، كما أعلنت في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي
الصيني . ان الصين تبدو وكأنها تضع المعتمد والضحايا في نفس السلة ، وهذا يدل على أن موقف
بكين فيما يتعلق بالشرق الأوسط انما هو لصالح دولة عظمى . وبالنظر الى انشاء قيادة في الشرق
الأوسط ، كما حدث في الماضي ، فان الصين تستخدم كل موقف متاح لكي تعوق تنظيم وحل المشكلة
السياسية ، والابقاء على بؤرة للتوتر في هذه المنطقة ، وان تشير المواجهة المباشرة بين الولايات
المتحدة ، والاتحاد السوفياتي في هذه المنطقة . وتحاول أن تدق اسفينا في العلاقات الطيبة
بين الاتحاد السوفياتي والدول العربية . وحتى الآن ، فان الصين لم تتقدم بأى برنامج لحل هذه
المشكلة ، ولكنها تحاول أن تزيد الموقف خطورة . انها تبتعد عن مناصرة نضال العرب للتوصل الى
حل عادل لمشكلتهم .

وبعد التحول عن التضامن مع الفلسطينيين والشعوب العربية ، فان الصين تبدو وكأنها
تستخدم الكلمات لتأييد هذا النضال ، ولكن من الناحية العملية ، نجد أن عدم قبول الصين
لتأييد قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، التي تهدف الى حل مشكلة الشرق الأوسط ، انما
يدل على رفض الصين المباشر للاشتراك مع القوى التقدمية والمحبة للسلام في ممارسة ضغط على اسرائيل

في هذه المنظمة الدولية . وليس من قبيل الصدفة ، بل هي حقيقة ماثلة منذ عدة سنوات ، ان
تل أبيب تتنح عن توجيه النقد لسياسة بكين في الشرق الأوسط . وقد كان ذلك لأن أنشطتها في
المنطقة في صف الصهيونية ، وأنها تشجع الاستفزازات .

ان الصين تتحدث الى الدول العربية وتحاول أن تدفعها لا تخان عمل عسكري ، وتحفزها
على القيام بأنشطة عسكرية في الشرق الأوسط . ان هذا ليس من قبيل الصدفة حيث أن السياسة
الخارجية لبكين تقوم على ما يطلق عليه بالاضطرابات الضخمة . وتمشيا مع هذا الرأي ، فان الصحافة
الصينية تثير القلاقل الجديدة في المنطقة ، وتجعل الموقف في الشرق الأوسط أكثر خطورة ، وأكثر
حدة . ويبدو أن هذه السياسة ترمي الى اثاره مواجهة بين الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي
في هذه المنطقة . وفي حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، صرح جيمس جيه باو بأن ما يطلق عليه السلم
العادل والدائم في الشرق الأوسط ليس الا مجموعة من الترهات بمعنى الكلمة . ان الصين لا ترغب
أن يسود السلم في الشرق الأوسط ، أو أن تتحقق تسوية سلمية للمشكلة ، هذا هو موقفها ، ولكي
تفلي موقفها هذا فانها تأخذ موقفا "مضادا" للسوفيات ، هذا هو جوهر موقف الصين .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : والآن أدعو ممثل الصين لممارسة حق الرد ، وأود

أن أذكره بأن الوقت المحدد لحق الرد هو عشرة دقائق .

السيد لاي (الصين) (الكلمة بالصينية) : بما ان السيد مالك ، قام بتوجيهه اقتراءات ، فاننا نرى من الضروري أن نرد عليه ببعض كلمات .
ان موقف الصين بشأن مسألة الشرق الاوسط ، وغيرها من المسائل الدولية الهامة ، كانت دائما موقفا يقوم على مبادئ ، وهو موقف معروف للجميع ، ولا يتم في الخفاء ، وان اية اقتراءات ، وادعاءات باطلة من جانب السيد مالك ، لن تغير الملاحح الحقيقية للامور ، ولن تضرنا بأية صورة من الصور .

لقد قام السيد مالك بمحاولة ، أيضا ، لبذر بذور الشقاق بين الصين ، وبين دول عدم الانحياز ، من حيث علاقاتها معها . ان الصين ، والجمهير العريضة في دول عدم الانحياز تنتمي كلها الى العالم الثالث ، وقد دللنا على صداقتنا لها في نضالنا ضد الامبريالية ، وضد السيطرة ، والهيمنة ، وان اية اقتراءات من جانب السيد مالك ، انما هي اقتراءات لا أساس لها من الصحة .

لقد قام اليوم السيد مالك بالساءة اليها ، كالعادة ، وان هذه الاقتراءات لا تخرج بجديد . لقد قمنا بتنفيذ هذه الاقتراءات لفترة طويلة ، ولكي نوفر وقت الاجتماع ، فلن نكررها هنا . ولكن ما يستحق الاهتمام ، هو اننا ، وعلى فترة طويلة ، نجد ان مندوب الاتحاد السوفياتي ، قام ، بلا كلل ، بالادعاء بدعاية تقول ان الصين تريد ان تثير حربا دولية جديدة ، وتود ان ترى مواجهة مباشرة بين الاتحاد السوفياتي ، وبين امريكا في الشرق الاوسط .

وكما تعرفون جميعا فان الصين دولة نامية اشتراكية ، ومثل غيرها من دول العالم الثالث ، فاننا نحتاج الى مواقف دولية مواتية يمكن من خلالها ان نبني بلدنا . ولكن كما يقول المثل الصيني القديم ، "رغم ان الشجرة تحتاج الى ان تعيش في امان واستقرار ، فان الرياح شديدة" .

نحن لا يمكننا ان نخفل حقيقة وواقع العالم الراهن . ان الدولتين الاعظم تتنافسان في الهيمنة على العالم الحالي ، وتحاولان اثاره بؤر التوتر في الشرق الاوسط ، وفي الخليج الفارسي ، وفي المحيط الهندي ، وآسيا ، والباسفيك . كما تحاول الدولتان الاعظم ان تزيدا من الاضطرابات . ومن خلال هذا التوتر المتزايد الحدة ، فان خطورة اندلاع حرب دولية جديدة تزداد ، وهذا

الخطر يكمن أساسا ، وينبع من تلك الدولة التي ترفع صوتها منادية بالسلم ، والامن ، والانفراج ، وهي في حقيقة الامر تقوم ، بصورة محمومة ، بسباق للتسلح ، وهذه هي الاشتراكية الامبريالية للاتحاد السوفياتي . وبينما ينادى الاتحاد السوفياتي بالامن الجماعي في اوربا ، فانه يحشد اسلحته وقواته في اوربا . ومنذ وقت قصير كان يستعرض قوته في مختلف محيطات العالم ، وكان يقوم بتدريبات بحرية على نطاق لم يسبق لها مثيل . واذا لم يكن هذا هو التوسع العسكري ، فماذا يمكننا ان نطلق عليه ؟

لعلنا نذكر أنه اثناء حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، وبغية الابقاء على الهيمنة في الشرق الاوسط مع دولة عظمى اخرى ، فان الاتحاد السوفياتي لم يواجه امريكا مواجهة مباشرة . علينا ان ننبه شعوب العالم لمثل هذه المواقف ، وهذه رغبة منا في ان تقوم الشعوب التي تناضل من اجل ايجاد ظروف افضل للسلم ، بتقدير سليم للتغيرات المفاجئة في الموقف ، ولكي تكون مستعدة لهذه المواقف حتي لا تفتأ بالهزيمة . هذا بالضبط ما قصدته بردي على السيد مالك ، وهو استخدام الانفراج ، والسلم لتفطية السمات الحقيقية للقوت ، لخداع شعوب العالم . ومن ثم فان اللجوء الى أسلوب اللص يقبض على اللص ، لا يتمشى مع الواقع . انكم توجهون الاقتراءات الى الصين ، لكي تثيرون البلبلة في هذه المسألة ، ولكي تخطون ملامحها الحقيقية ، ولكي تفقد الشعوب يقظتها أمام كلامكم المعسول ، ولكي تقوم الشعوب بالتصرف وفق ارادتك ، ولكي تقوموا بالتوسع ، والعدوان على نطاق واسع .

ان شعوب العالم لها ضمير ، وواعية ، ولن يمكنكم خداعها ، وان الاعمال السيئة ، والمهينة التي تقوم بها الامبريالية الاشتراكية في الشرق الاوسط ، أعمال كثيرة ، حتي انه لا يمكن للمرء ان يعددها ، ولكن السيد مالك يود ان يقوم بدعاية لبلاده .

وهنا أود أن اطرح سؤالين على السيد مالك :

ألم تكن دائما تزهب بخامة مساعداتكم للعالم العربي ، عند ما كنتم تقومون بتجارة الاسلحة والذخيرة لهذه المنطقة ، وكنتم تحصلون على ارباح خيالية من هذه المبيعات ، ثم كنتم اثناء نضال الشعوب العربية ، بوقف شحنات الاسلحة اليها ؟ لماذا تطالبون ، بمثل هذا التشدد ، بسداد

الديون من قبل الدول العربية ، التي تعتبر في طبيعة النضال ، والكفاح ضد العدوان الاسرائيلي ؟
 لماذا تمارسون مخطوطا ضخمة على هذه الدول لتسديد الديون ؟
 وسؤالي الثاني هو : عندما نجد الصهيونية الاسرائيلية تدأب على مواصلة توسعها ، لماذا تقومون بتوفير القوى البشرية لاسرائيل ، لماذا تقومون بتدليلها والتودد لها بصورة ضمنية مكشوفة ؟
 لقد كانت هناك مباحثات سرية مع وزير خارجية اسرائيل .
 هل يمكن للسيد مالك ان يرد على هذين السؤالين البسيطين ؟ انني اتوقع انه لن يجرؤ على الرد .

انكم تكسبون لقمة العيش بالافتراءات ، وهذا يدل على ضعفكم وعلى انكم مذنبون . ان حركاتكم ، وافتراءاتكم ، والاعبيكم ، كلها امور مكشوفة ، ومحكوم عليها بالفشل .
 لم أتعد الدقائق العشرة ، واشكرك سيدى الرئيس .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : اعطى الكلمة للسيد مندوب الاتحاد السوفياتي لممارسة حقه في الرد . لا يزال الوقت المحدد عشر دقائق .

السيد مالك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : لم يصف السيد مندوب الصين جديدا الى كلماته الطيبة بالافتراءات ، والادعاءات ، فلم يطرح حقيقة واحدة . ان الاشارة الى المحيط الهندي تعتبر ايضا افتراء وكذبا . ان الاتحاد السوفياتي لا يبنى قواعد عسكرية في المحيط الهندي ، وان الصين باتهامها هذا للاتحاد السوفياتي ، وهو اتهام باطل ، انما تساعد الامبريالية .

وفيما يتعلق بالديون ، فاننا أعطينا باخلاص مساعدات من موارد الشعب . ليس لدينا رأسماليون . ليس لدينا أية احتكارات . ليست لدينا مؤسسات عبر قومية ، التي يمكن أن تنهب العالم بأسره ، والتي يمكن أن تقدم مساعدات لأصدقائها . ان هذه الأموال كلها تأتي من الشعب العامل ، وعندما نعطي قروضا لدول أخرى ، فان مطالبتنا بتسديد هذه الديون أمر له مايبرره بالكامل . واذا كانت الصين لديها امكانية اعطاء بلاليين الدولارات للدول العربية ، دون ردها ، فافعلوا ذلك واعطوا مثالا ، بدلا من أن تعطونا كلاما هنا .

ليس لدينا مسؤولية . يجب أن نفكر في الدفاع عن أنفسنا . لقد فقدنا ٢٠ مليون روحا أثناء الحرب العالمية الثانية نحن نعرف أن الصين تستعد للحرب ضدنا . كما يقوم حلف الاطلنطي بتصعيد وتكثيف قدراته العسكرية . وعلينا أن نكون مستعدين . وعلينا أن نعطي البلاليين للدول النامية ، ولكننا في نفس الوقت ينبغي أن نفكر في الدفاع عن أنفسنا .

ان الصين تعد للحرب ضدنا ، وهناك دوائر أخرى تحلم بحرب . هذه هي الوقائع . ولهذا السبب ، فان لنا التبرير الكامل في أن نتوقع سداد الديون التي نعطيها ، لأن هذه الاموال هي أموال الشعب ، وليست من موارد رأسمالية .

وانك تدعي بأنك صديق لدول عدم الانحياز . انك صديق للطغمة الفاشية في شيلي . انكم تساندونهم طول الوقت ، بل انكم أصدقاء لا تفتقرون . انكم أصدقاء الرجعيين في أوروبا ، أصدقاء السيد ستراوس . وهناك في بكين فانكم تستقبلونه بالأحضان كصديق . لقد بذلتم كل جهد لتخريب محادثات هلسنكي . لقد أرسلتم كبار مبعوثيكم ابتداء من تونج هايسورنج . لعطية التخريب هذه . ولكن جهودكم باءت كلها بالفشل .

ان ثلاثة وثلاثين دولة أوروبية ، فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، رفضت افتراءاتكم ، وجهودكم وقامت بتوقيع بيان نهائي ، حولت فيه أوروبا الى قارة للسلام ، بدلا من أن تكون بؤرة للحرب ، كما كانت في الماضي . ويبدو أنكم لا تحبون هذا . انكم تحفزون أوروبا ضد الاتحاد السوفياتي . انكم تحاولون دائما تحفيز الولايات المتحدة الأمريكية كي تقوم بمواجهة ضد روسيا ، لماذا تفعلون هذا ؟ كي ينتج عن ذلك صدام ، ولكي تندلع الحرب ، ونقضي على بعضنا البعض . طالما يضع زعيمكم النظرية الآتية : " اذا هلك ٣٥ مليون صيني فانه سيكون لدينا

٣٥ . طيون صيني آخرين ، وستكون قوة كبرى ” . هذه هي سياستكم . انكم تريدون أن تقضي روسيا على الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن تقضي الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا . انكم تريدون أن تقضي روسيا على غرب أوروبا ، وأن تقضي غرب أوروبا على روسيا . ووسط هذا تصبح الصين هي القوة المهيمنة الوحيدة . هذا هو حلمكم الذي لن يتحقق .

انكم تعتبروننا عقبة في طريقكم الى الهيمنة على العالم — انها الماوية العظمى . ولهذا السبب فانكم تقومون بتوجيه افتراءات ضدنا . ولهذا تعتبروننا أعداءكم . ولكن سياسة لينين للسلام والصداقة بين الشعوب ، وبرنامج السلام الذي أقره مؤتمر الحزب الشيوعي الثاني والعشرين ، قد عرف في العالم أجمع ووثق عليه . اننا نحارب من أجل السلام ، ونزع السلاح ، والصداقة بين الشعوب ، حتى يمكن القضاء على الحروب بلا رجعة في تاريخ البشر . ولكنكم تحاولون أن تنادوا بأن الحرب حتمية .

انكم عضوداءم في مجلس الأمن . ولكن ماذا تفعلون به لتجنب الحرب ؟ لاشيء . انكم تثيرون الصراعات في كافة أنحاء العالم . انكم تساعدون الرجعيين في افريقيا . انكم أصدقاء الطغمة الفاشية في شيلي . بيد وانكم تشجعون المنادين باسترداد الارض السليبية في أوروبا . انكم تساندون الذين يدعون الى الحرب الباردة في الولايات المتحدة الأمريكية — ومن بينهم عدد كبير من الصهيونيين . وبالتالي ، هناك سمات مشتركة بين الماوية وبين الصهيونية ، حتى يمكن أن نعتبرهم من نفس الأصل ، ونجد أن كلا من النظريتين ، من أصل واحد . ان الصهيونية مازالت تطرح النظرية القائلة بأن اليهود هم شعب الله المختار ، ونجد أن النظرية الماوية تعتبر الشعب الصيني فوق الجميع وهنا نجد أن هناك سمة مشتركة بين الصهيونية ، وهؤلاء الذين يقفون ضد الوفاق وتقوية السلام . هذه هي سياستكم . ولهذا السبب توجهون افتراءاتكم في كل مكان ضد الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذا لن يغطي سياستكم . ان الجميع يفهمون هذه الافتراءات ، ويفهمون حقيقة سياستكم بسهولة ضد الاتحاد السوفياتي .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : أعطي الكلمة للسيد مندوب المملكة العربية

السمودية بناءً على نقطة نظام .

السيد البارودي (الكلمة بالعربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : انني لأرعي الى وقف حق الرد ، - سيدى الرئيس - ، ولكنني أعتقد أننا لا نستطيعنا هذه الافتراءات التي يتراسقها الطرفان ، اللذان ينتميان لنفس الايديولوجية . ولكن ، أرجو - ياسيادة الرئيس - أن تتذرع بالصبر ، ونستمع الى كل ما يريدانه دون ممارسة قاعدة العشر دقائق . فلنعطى لهما فرصة للحديث ، فلعلهما اذا أخرجا ما يصدر بهما يمكنهما أن يتخلصا من العداوة التي بينهما ، وانني أؤمن بالرأى القائل بأن الكلمات أسلم من الرصاص ، فأرجو منك - ياسيادة الرئيس - أن تعطى لهما فرصة لإخراج ما يصدر بهما ، ونحن على استعداد لأن نستمع .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : أذكر السيد مندوب المملكة العربية السعودية بأن هناك قرارا من قبل الجمعية العامة ، للحد من حق الرد بجعله لا يزيد عن عشر دقائق . انني ممثل متواضع ، وخادم للجمعية العامة . وأعطي الكلمة للسيد مندوب الصين لممارسة حق الرد .

السيد هوانغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : لا يريد وفد الصين عشرين دقائق ، بل يريد فقط أن يقول عبارة واحدة .

كما كان متوقع ، فان السيد مالك لم يجروء على أن يتناول أو يرد على السؤالين اللذين وجهتهما اليه . بل على العكس ، فانه قد التجأ الى الافتراءات والشتائم ، وذلك كي يغطي لعبته الحقيقية . ووفقا لما يقوله مثل صيني شائع : ان هذا نشر لستار من الدخان ، وكلما سعى جاهدا لأن يغطي نفسه ، كلما كشف نفسه .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : أعطي الكلمة للسيد ممثل الاتحاد السوفياتي ، لممارسة حقه في الرد .

السيد مالك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : انني أتفق مع ممثل الصين حول أنه يطبق المثل الصيني - في معاداة الاتحاد السوفياتي . انه مجرد ستار من الدخان .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٩ / ٠٠